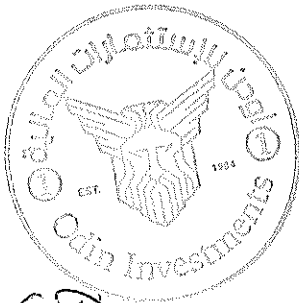


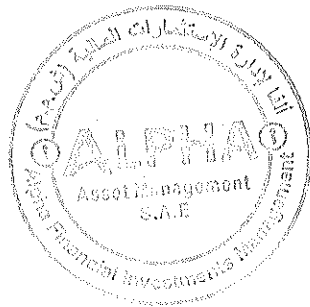
نشرة الإكتتاب العام
في وثائق صندوق إستثمار "مكسب - OZ"
في أدوات الدخل الثابت
(متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

٤٦٦

أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
المحامي بالنقض و مجلس الدولة



CD
٧

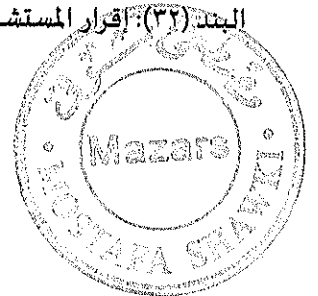
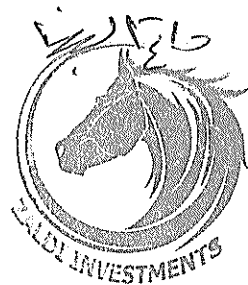
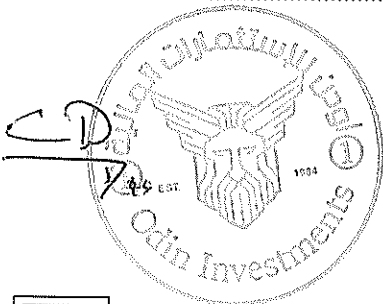


مايو ٢٠٢٤

المحتويات

٢	البند (١): تعريفات هامة
٤	البند (٢): مقدمة وأحكام عامة
٥	البند (٣): تعريف وشكل الصندوق
٧	البند (٤): الهدف الإستثماري للصندوق
٧	البند (٥): حجم الصندوق وأحوال زيادته
٨	البند (٦): السياسة الإستثمارية للصندوق
٩	البند (٧): المخاطر
١١	البند (٨): نوعية المستثمر المخاطب بهذه النشرة
١١	البند (٩): بيانات مؤسسي الصندوق
١٣	البند (١٠): لجنة الإشراف على الصندوق
١٥	البند (١١): مديري الإستثمار
٢٠	البند (١٢): الجهات متلقية الإكتتاب والشراء والإسترداد
٢٠	البند (١٣): شركة خدمات الإدارة
٢٢	البند (١٥): أمين الحفظ
٢٣	البند (١٦): جماعة حملة الوثائق
٢٤	البند (١٧): وسائل تجنب تعارض المصالح
٢٥	البند (١٨): الإكتتاب في الوثائق
٢٦	البند (١٩): شراء / إسترداد الوثائق
٢٧	البند (٢٠): إحتساب قيمة الوثيقة
٢٨	البند (٢١): أرباح الصندوق وعائد الوثيقة
٢٨	البند (٢٢): القوائم المالية والتقييم
٢٩	البند (٢٣): أصول الصندوق وإمسالك الدفاتر
٢٩	البند (٢٤): الإفصاح الدوري عن المعلومات
٣١	البند (٢٥): تسويق وثائق الصندوق
٣١	البند (٢٦): حالات التصفية للصندوق
٣٢	البند (٢٧): الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد
٣٢	البند (٢٨): الأعباء المالية
٣٣	البند (٢٩): أسماء وعناوين مسنولي الإتصال
٣٤	البند (٣٠): إقرار لجنة الإشراف ومديري الإستثمار
٣٤	البند (٣١): إقرار مراقب الحسابات
٣٥	البند (٣٢): إقرار المستشار القانوني

أ/ حسني عبد العزيز أحمد
الحامي للنقش والتسجيل
٤٦٦٦



البند (١): تعريفات هامة

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته.	القانون:
اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وفقاً لآخر تعديلاتها.	اللائحة التنفيذية:
الهيئة العامة للرقابة المالية.	الهيئة:
وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين في كل إصدار بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في اللائحة التنفيذية ويجوز لمؤسس الصندوق طرح أكثر من إصدار لوثائق الاستثمار ويمكن أن يتم إصدار عدة إصدارات تباعاً أو تزامناً مع بعضها ويكون لكل إصدار حسابات وجماعة حملة وثائق مستقلة.	صندوق الاستثمار متعدد الإصدارات:
هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق جديدة وينخفض حجمه بما يتم إستراداده من وثائق استثمار قائمة، وفقاً للضوابط المحددة في مذكرة الإصدار بما يؤدي إلى تغير حجمه مع مراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين والقدر المجنب من الجهات المؤسسة لحساب الصندوق، ويتم شراء وإسترداد وثائق الإستثمار دون الحاجة إلى قيده في البورصة.	صندوق الإستثمار المفتوح:
هي المدة الزمنية المحددة لكل إصدار منذ تاريخ بداية النشاط عند غلق باب الإكتتاب في وثائقه وحتى تاريخ تصفية الإصدار.	مدة الإصدار:
هو صندوق استثمار توجه أمواله بصورة رئيسية للإستثمار في أدوات الدين مختلفة الأجل:-	صندوق أدوات الدخل الثابت:
مصطلح عام يشمل على سبيل المثال أدوات الدين الحكومية المصرية وأدوات الدين المصدرة عن الشركات المصرية أو أي من الجهات الأخرى المصرية وإصدارات صكوك التمويل بمختلف الأجل وأي أدوات مالية ذات صلة يتم إقرارها من الهيئة تتفق وسياسة الصندوق الإستثمارية.	أدوات الدين:
صندوق استثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة).	الصندوق:
القيمة السوقية لأصول الصندوق مخصصاً منها الإلتزامات وكافة التكاليف والمصروفات المستحقة عليه.	صافي قيمة الأصول:
طرح أو بيع وثائق الإستثمار المصدرة عن الصندوق إلى الجمهور ويتم نشر نشرة الإكتتاب في صحيفة يومية واحدة واسعة الإنتشار والموقع الإلكتروني للصندوق وفقاً لقرار الهيئة رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨ يفتح باب الإكتتاب لسداد قيمة الوثائق لمدة شهرين ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مضي ٥ أيام (خمسة أيام) على الأقل من فتح باب الإكتتاب وقبل مضي المدة المحددة إذا تمت تغطية الوثائق المطروحة بالكامل.	إكتتاب عام:
١. شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية ش.م.م، سجل تجارى رقم (٥٩٢١٢) والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بإدارة صناديق الإستثمار وتكوين وإدارة محافظ اوراق مالية بموجب الترخيص الصادر تحت رقم (٥٣٨) لسنة ٢٠١٦ وخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.	مديري الإستثمار:
٢. شركة زالدى للإستثمارات ش.م.م، المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الإستثمار وتكوين وإدارة محافظ اوراق مالية من الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب الترخيص الصادر تحت رقم (٤٨٩) لسنة ٢٠١٨ وإضافة الأنشطة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٦ وخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.	

صندوق استثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة)

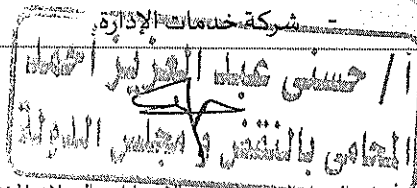
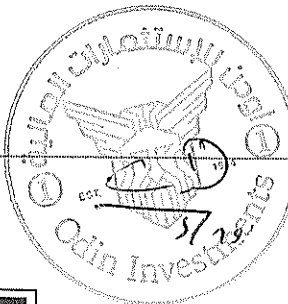
أحمد حسن عبد العزيز أحمد
المهامي بالنيابة و مجلس الدولة

طارق الجمل
ZALDI INVESTMENTS

ALPHA
Asset Management
S.A.E

ODIN INVESTMENTS
EST. 1984

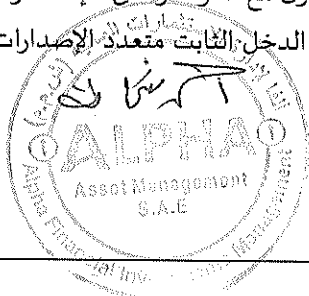
<p>وهما المسئولان المتضامنان عن إدارة أصول والتزامات الصندوق والمنصوص على بياناتهما في هذه النشرة من خلال تشكيل لجنة استثمار مشتركة من الشركتين.</p>	
<p>١- شركة أودن للإستثمارات المالية المرخص لها بتأسيس صناديق الإستثمار بنفسها أو مع الغير. ٢- شركة زالدي للإستثمارات المرخص لها بنشاط الإستثمار في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.</p>	<p>الجهات المؤسسة:</p>
<p>تتكون جماعة منفصلة لحاملي وثائق كل إصدار من إصدارات الصندوق، وتستمر الجماعة حتى إنتهاء فترة الإصدار، وتختص جماعة حملة الوثائق بذات الإختصاصات المحددة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٦٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وفقاً للضوابط الصادرة في هذا الشأن بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته.</p>	<p>جماعة حملة الوثائق:</p>
<p>هي لجنة الإشراف على أعمال الصندوق وتكون لها نفس صلاحيات وإختصاصات مجلس إدارة الصندوق المنشأ في شكل شركة مساهمة المحددة باللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، ويتم تعيين لجنة الإشراف من الجهة المؤسسة للصندوق على أن لا يزيد عددهم عن ٩ أعضاء (تسعة أعضاء) ومن ضمنهم ممثل على الأقل من الجهة/الجهات المؤسسة للصندوق ويكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين.</p>	<p>لجنة الإشراف:</p>
<p>أي شخص طبيعي من غير التنفيذيين ولا المساهمين بالصندوق ولا المرتبطين به أو بأي من مقدمي الخدمات له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن غير كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه باللجنة وتنعصر علاقته بالصندوق في عضويته بلجنة الإشراف ولا يتقاضى منه سوى مقابل تلك العضوية وتزول صفة الاستقلال عنه متى فقد أياً من الشروط السالف بيانها أو مرت ست سنوات متصلة على عضويته بلجنة إشراف الصندوق، ويلتزم الصندوق بإخطار الهيئة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ انتهاء عضوية أي من أعضاء لجنة الأشراف.</p>	<p>العضو المستقل في لجنة الإشراف على الصندوق:</p>
<p>هي اللجنة المشكلة من قبل مديري الإستثمار لإدارة إستثمارات الصندوق والمنصوص على بياناتها في هذه النشرة.</p>	<p>لجنة الإستثمار:</p>
<p>صناديق إستثمار يديرها مدير الإستثمار أو أياً من الأشخاص المرتبطة به.</p>	<p>صناديق الإستثمار المرتبطة:</p>
<p>ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق ، ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق .</p>	<p>وثيقة الإستثمار:</p>
<p>يقصد بها القيمة التي يتم تحديدها علي أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الإصدار في نهاية يوم عمل التقييم والتي يتم إحتسابها من شركة خدمات الإدارة وفقاً لضوابط التقييم الصادرة من الهيئة.</p>	<p>قيمة الوثيقة:</p>
<p>الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بشراء وثائق إستثمار الصندوق ويسمي بحامل الوثيقة.</p>	<p>المستثمر- (حامل الوثيقة):</p>
<p>شركة كاتليست لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار ش.م.م. والمسجلة بالسجل التجاري رقم (٢٥.٥٥٢) والمرخص لها من الهيئة برقم (٥٧٧) بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٠ للقيام بخدمات إدارة صناديق الإستثمار وفقاً للمهام المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.</p>	<p>شركة خدمات الإدارة:</p>
<p>كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر : - مدير الإستثمار والأطراف المرتبطة. - أمين الحفظ. - البنك المودع لديه أموال الصندوق. - شركة خدمات الإدارة.</p>	<p>الأطراف ذوي العلاقة:</p>
<p>٣</p>	<p>صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في وثائق التقييم التابيت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة)</p>



<p>- أعضاء لجنة الإشراف أو أى من المديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في إتخاذ القرار لدى أى من الأطراف أعلاه. - أى مالك وثائق تتجاوز ملكيته (5%) من صافي قيمة أصول صندوق الإستثمار.</p>	
<p>الأشخاص الطبيعيون وأى من أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والإتحادات والروابط والتجمعات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبية أسهمهم أو حصص رأسمال أحدهم مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكيها شخصاً واحداً، كما يعد من الأشخاص المرتبطة الاشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر من الأشخاص المشار إليهم.</p>	الأشخاص المرتبطة:
<p>هي الجهات المرخص لها بترويج و تغطية الاكتتاب في الاوراق المالية أو شركات السمسرة أو البنوك وغيرها من الجهات التي ترخص لها الهيئة بتلقى الاكتتابات ، وذلك بموجب عقد يتم ابرامه مع الصندوق يتضمن بصفة خاصة حدود مسئولية شركة الترويج أو السمسرة أو البنك و مقدار اتعابهم و شرط الاكتتاب و مدته.</p>	جهات التسويق:
<p>هو شراء المستثمر للوثائق الجديدة المصدرة أثناء عمر أي إصدار قائم بمحفظة الصندوق وذلك بعد غلق باب الإكتتاب طبقاً للشروط المحددة بنشرة الإصدار.</p>	الشراء:
<p>هو حصول المستثمر علي كامل قيمة بعض أو جميع الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراة طبقاً للشروط المحددة بنشرة الإصدار.</p>	الإسترداد:
<p>هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية والأيام التي لا تزال فيها البورصة والبنوك معاً أعمالهما على وجه الإعتياد.</p>	يوم العمل المصرفي:
<p>هو إقفال اليوم الذي تحتسب على أساسه القيمة الشرائية للوثيقة ويحدد لكل إصدار على حدى.</p>	يوم الشراء (الفعلي):
<p>هو إقفال اليوم الذي تحتسب على أساسه القيمة الإستردادية للوثيقة ويحدد لكل إصدار على حدى.</p>	يوم الإسترداد (الفعلي):
<p>هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها بموجب مطالبات فعلية مثل مصاريف الإعلان والنشر ومواد الدعاية للصندوق ومصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية، بالإضافة الى تكلفة إجتماعات جماعة حملة الوثائق وغيرها من متطلبات التشغيل.</p>	المصاريف الإدارية:
<p>سجل لدى شركة خدمات الإدارة تدون فيه جميع بيانات حملة الوثائق ، وأى عملية شراء أو استرداد تمت على تلك الوثائق ، وتكون شركة خدمات الإدارة مسئولة عن تعديل السجل حسب ما يطرأ على بياناته من تغيرات.</p>	سجل حملة الوثائق:
<p>هو الجهة المسئولة عن حفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق ويحدد في كل إصدار على حدى.</p>	أمين الحفظ:
<p>هي الدعوة الموجهة للإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها صندوق إستثمار OZ بعد الموافقة عليها وإعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية.</p>	نشرة الإكتتاب:
<p>هي كافة الأصول المملوكة للصندوق.</p>	إستثمارات الصندوق:
<p>هي البنوك أو الجهات التي تتولى تلقي الإكتتاب أو الشراء أو الإسترداد لوثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق سواء من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى وشركات السمسرة أو الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بتلقي الإكتتاب في وثائق صناديق الإستثمار.</p>	الجهات متلقية الإكتتاب:

البند (٢): مقدمة وأحكام عامة

- أسست شركة أودن للإستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) بالتعاون مع شركة زالدي للإستثمارات (شركة مساهمة مصرية) صندوق إستثمار مكسب OZ وهو صندوق مفتوح للإستثمار في أدوات الدخل الثابت متعددة الإصدارات بالعملات المختلفة بغرض



أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
الحامى بالنيابة
مجلس الدولة

D
17/10

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة)

إستثمار أصوله بالطريقة الموضحة فيما بعد ضمن السياسة الإستثمارية للصندوق، وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وقرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن والخاصة بالجهات التي تزاول نشاط صناديق الاستثمار بنفسها ومع غيرها.

- أصدر مجلس إدارة شركة أودن للإستثمارات المالية (الجهة المؤسسة) قراراً بتشكيل لجنة الإشراف علي الصندوق طبقاً لقرار الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨.
- هذه النشرة هي دعوة للإكتتاب العام في وثائق الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل لجنة الإشراف على الصندوق و مديري الإستثمار ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسئوليتهم.
- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الإستثمار في مصر وعلى الأخص الأحكام الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الإكتتاب في وثائق الإستثمار إلا بعد إتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والرجوع للهيئة لطلب إعتادها.
- يتم تحديث هذه النشرة دورياً كل سنة على الأقل لتعكس نتائج الأعمال عن السنة السابقة و يتم تعديلها كلما طرأت أحداث جوهرية تؤثر على الصندوق أو أدائه.
- يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
- تقوم شركة زالدي للإستثمارات (أحد مؤسسي الصندوق) بدور مدير الاستثمار المتضامن مع شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية (مدير إستثمار الصندوق) وفقاً لقرار لجنة الإشراف المشكل غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين ، كما قامت اللجنة بتعيين كافة مقدمي الخدمات (مديري الإستثمار ، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقب الحسابات ، جهات تلقي الإكتتاب والشراء والإسترداد) وتكون مسئولة عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم.
- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الأطراف المرتبطة بالصندوق و/ أو أي من حاملي الوثائق أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية ، وإذا لم تفلح الطرق الودية يكون عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم بالبورصة المصرية على أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.
- يعد الإكتتاب في وثائق الإستثمار قبولاً من المكتب لجميع بنود نشرة الإكتتاب الرئيسية ونشرة الإصدار وموافقة على تكوين جماعة حملة الوثائق والانضمام إليها، وإقرار بالعلم النافي للجهالة بمضمون محتويات هذه نشرة ونشرة الإصدار وبطبيعة هذا الإستثمار .

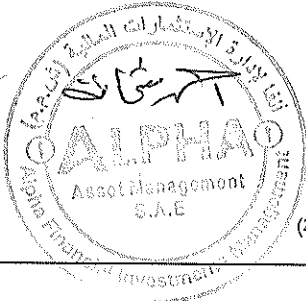
البند (٣): تعريف وشكل الصندوق

(١) إسم الصندوق:

صندوق إستثمار مكسب OZ في أدوات الدخل الثابت متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة.

(٢) الشكل القانوني للصندوق:

صندوق إستثمار في أدوات الدخل الثابت متعدد الإصدارات مؤسس من شركة أودن للإستثمارات المالية وهو أحد الأنشطة المرخص بمزاولةها للجهة المؤسسة وفقاً لأحكام القانون وبموجب قرار رئيس مجلس الهيئة رقم (١١٢٨) لسنة ٢٠١٩ لمزاولة نشاط صناديق الإستثمار بنفسها أو مع غيرها، وقد تم أخذ موافقة الهيئة على مشاركة شركة زالدي للإستثمارات كمؤسس بالصندوق بنسبة لا تتعدى ٤٩٪ من رأسمال الصندوق بتاريخ ٢٤/٠٨/٢٠٢٣.



أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
الهامى بالنيابة
مجلس الدولة

د

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة)

(٣) نوع الصندوق:

صندوق استثمار مفتوح يتم فيه الشراء والاسترداد لوثائقه طبقاً للشروط المحددة لكل اصدار.

(٤) فئة الصندوق:

صندوق استثمار مفتوح يستهدف الإستثمار في أدوات الدين بمختلف آجالها طبقاً للنسب الموضحة بالبند الخاص بالسياسة الإستثمارية بهذه النشرة.

(٥) مدة الصندوق:

تبدأ مدة الصندوق من تاريخ غلق باب الاكتتاب للصندوق وتستمر لمدة ١٠ سنوات أو حتى تاريخ انقضاء عمر أحد الجهات المؤسسة له طبقاً للسجل التجاري أيهما أسبق - ويجوز مد عمر الصندوق لمدة أخرى بحد أقصى ٢٠ عام في حالة انتهاء مدته بمراعاة عمر الجهات المؤسسة له، على أن يتم الإفصاح لحملة الوثائق في حينه عن ذلك.

(٦) تاريخ مزاولة النشاط:

يبدأ الصندوق نشاطه الفعلي إعتباراً من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب في وثائق الإصدار الأول له .

(٧) مقر الصندوق:

المبنى رقم B2210 بالقرب الذكية - الجيزة - جمهورية مصر العربية.

(٨) الموقع الإلكتروني للصندوق:

www.odin-investments.com

(٩) تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة:

الترخيص الصادر من الهيئة رقم بتاريخ / / ٢٠٢٤

(١٠) السنة المالية للصندوق:

الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية ، وتُعد القوائم المالية للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتعكس الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للصندوق ايضاحات تفصيلية للحسابات المستقلة الخاصة بكل اصدار.

(١١) عملة الصندوق:

عملة الصندوق هي الدولار الأمريكي على أن تعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول وإعداد القوائم المالية ، وعند التصفية وفقاً لسعر الصرف لعملة كل اصدار مقابل (الدولار الأمريكي في حينه)، ويتم الاكتتاب في كل اصدار بعملته المفصّل عنها بنشرة الإصدار.

(١٢) المستشار الضريبي:

أ/ عادل بكرى محمد - مكتب أشرف عبدالغنى.

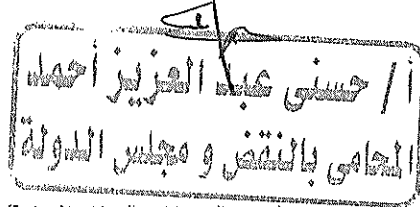
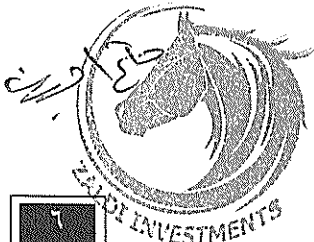
(١٣) المستشار القانوني للصندوق:

الأستاذ/ حسني عبد العزيز أحمد

العنوان : المبنى رقم B2210 بالقرب الذكية - الجيزة - جمهورية مصر العربية.

(١٤) الإشراف على الصندوق:

تتولى لجنة الإشراف مسئولية الإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوى العلاقة وكذا المهام الواردة بالبند (10) من هذه النشرة.



صندوق استثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

البند (٤): الهدف الاستثماري للصندوق

يهدف صندوق "مكسب - OZ" إلى تحقيق نمو رأسمالي مع تحسين العوائد المحققة للمستثمرين بما يتناسب والمخاطر التي يتعرض لها كل إصدار للصندوق من خلال تشكيل محفظة يتم إدارتها بشكل محترف من قبل مديري استثمار الصندوق تتوجه إلى أدوات الدخل الثابت المصرية بالعملة المختلفة. ويهدف تحقيق توزيعات دورية لكل إصدار على حدى حتى تاريخ انتهاء أجل الإصدار ، كما يجوز أن يتم إصدار محدد الأجل للمشاركة في تغطية إصدار حكومي محدد .

البند (٥): حجم الصندوق وأحوال زيادته

(١) حجم إصدارات الصندوق:

- يبلغ إجمالي الحجم المستهدف لإصدارات الصندوق ككل ٢٠ مليون دولار (عشرون مليون دولار) أو ما يعادلها بالعملة المختلفة يتم طرحها من خلال إصدارات متعددة ، ويجوز تلقي اكتتابات في كل إصدار تفوق المبلغ المستهدف مع مراعاة النسبة بين حجم الصندوق و المبلغ المجنب من جهتي التأسيس لحساب الإصدار والبالغ حده الأقصى ٥ مليون جنيه (خمسة مليون جنيه مصري) يجوز زيادته في حالة رغبة جهة التأسيس في ذلك .
- يتم زيادة حجم الصندوق وفقاً لعمليات الشراء مع مراعاة الحد الأدنى للمبلغ المجنب وكذلك نسبة المشاركة من الجهة المؤسسة في كل إصدار بنسبة لا تقل عن ٢٪ من حجم كل إصدار بحد أقصى ٥ مليون جنيه (خمسة مليون جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملة المختلفة).
- تستهدف الجهات المؤسسة طرح مجموعة من الإصدارات المتتالية على مدى عمر الصندوق بعملة متعددة وأجال مختلفة ويتم تحديد توقيت وتفاصيل كل إصدار وفقاً لاحتياجات العملاء وظروف السوق والفرص المتاحة به.

(٢) الحد الأدنى و الأقصى للمبلغ المجنب من الجهات المؤسسة:

- تلتزم جهتي التأسيس بتجنيب مبلغ يعادل ٢٪ من حجم كل إصدار بحد أقصى ٥ مليون جنيه (أو ما يعادلها بالعملة المختلفة)، ويجوز للجهات المؤسسة زيادة المبلغ المجنب عن الحد الأقصى المذكور.

(٣) ضوابط التصرف في الوثائق المصدرة مقابل المبلغ المجنب من الجهات المؤسسة للصندوق:

- لا يجوز لمؤسسي الصندوق التصرف في الحد الأدنى من الوثائق المكتتب فيها مقابل المبلغ المجنب طوال مدة كل إصدار إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة ووفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة ومن أهمها:
- الحصول على موافقة الهيئة المسبقة، ويكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير ممن تتوافر فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص عليها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.
- لا يجوز لمؤسسي الصندوق إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الصندوق، ومع ذلك، يجوز -استثناء من الأحكام المتقدمة - أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الوثائق التي يكتتب فيها مؤسسو الصندوق من بعضهم لبعض، أو من ورثتهم إلى الغير في حالة الوفاة.
- يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارة كسعر إستراتيجي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المتفق عليها (إن اختلفت).
- تلتزم صناديق الاستثمار بمراعاة كافة القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة بشأن التعامل على الأوراق المالية وإجراءات نقل الملكية حسب طبيعة الصندوق.
- يحق للمؤسسي الصندوق التصرف بإسترداد / نقل ملكية الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح - متى تحققت

(٤) قيمة الإصدار والقيمة الاسمية للوثيقة:

• يتم تحديد عملة وحجم الإصدار والقيمة الاسمية للوثيقة وفقاً للشروط والضوابط المحددة في كل إصدار على حدى.

(٥) حقوق حملة الوثائق:

• يكون لكل إصدار حسابات مستقلة وبالتالي تمثل الوثيقة في كل إصدار حصة نسبية شائعة في صافي أصول الإصدار ويشارك حملة الوثائق لكل إصدار - بما فهم الجهات المؤسسة للصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل حسب ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول إصدار الصندوق عند الإنتهاء أو التصفية.

البند (٦): السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة إستثمارية توجه أموال الصندوق الى أدوات دخل ثابت قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل تستهدف تحقيق عائد يتناسب ودرجة المخاطر المرتبطة بمحفظة الصندوق ، ويعمل مديري الاستثمار على تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاع الادوات المالية وسوف يلتزم بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وردت في القانون وفي هذه النشرة بالاضافة الى الإلتزام بالإستثمار في السندات ذات تصنيف إئتماني بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة والصادر من احدى شركات التصنيف الإئتماني المعتمدة من قبل الهيئة.

أولاً: الضوابط العامة:

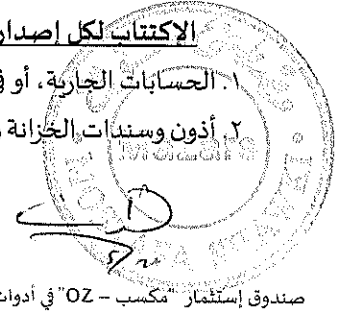
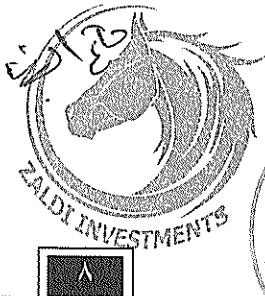
١. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة.
٢. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الإستثمارية القصوى والدنيا لنسب الإستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في هذه النشرة.
٣. أن تأخذ قرارات الإستثمار في الإعتبار مبدأ عناية الرجل الحريص.
٤. لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
٥. لا يجوز إستخدام أصول الصندوق في أى إجراء أو تصرف يؤدي الى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة إستثماره.
٦. يجوز لمدير الإستثمار البدء في إستثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب في الإيداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
٧. يراعى في حالة الإستثمار في أدوات الدين القابلة للتحويل الى أسهم ان يتم التصرف في الاسهم حال تحويلها من أدوات دين خلال فترة لا تزيد عن سنة عن تاريخ التحويل الى اسهم .
٨. يحظر على الصناديق المفتوحة وصناديق أسواق النقد الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد على ألا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
٩. الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإئتماني لأدوات الدين المستثمر فيها وفقاً للضوابط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة بهذا الشأن وهو BBB⁺ على أن يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير في التصنيف الإئتماني لهذه الأدوات الإستثمارية.

١٠. تنوع إستثمارات الصندوق في الأدوات الاستثمارية المشار إليها وفقاً للنسب المفصّل عنها بنشرة اكتتاب كل اصدار.

ثانياً: تكون إستثمارات الصندوق في أي من الأدوات الإستثمارية التالية مجتمعين أو منفردين وتحدد الحدود الإستثمارية بنشرة

الإكتتاب لكل إصدار على حدى:

١. الحسابات الجارية، أو في حسابات ودائع بالعملة المختلفة لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
٢. أذون وسندات الخزانة والصكوك الحكومية المصرية بالعملة المختلفة ذات الأجل المختلفة.



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (محدد الإصدار بالعملة المختلفة)

وهذه النوعية من المخاطر ناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات أو في ورقة مالية بعينها وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه يمكن الحد من آثار هذه المخاطر بتنوع مكونات المحافظ المالية للإصدارات عن طريق التنوع بين أدوات العائد الثابت واختيار أدوات غير مرتبطة في إطار السياسة الإستثمارية لكل إصدار ، والجدير بالذكر أن مديري الإستثمار يلتزم بتوزيع الإستثمارات طبقاً للنسب الإستثمارية الواردة بالمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية للقانون.

٣/٣: مخاطر عدم التنوع:

هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في الإستثمارات المصدرة عن جهات بعينها أو بمجموعة مرتبطة مما يؤدي إلى عدم تحقيق إستقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الإستثمار يلتزم بتوزيع الإستثمارات في إطار السياسة الإستثمارية لكل إصدار وفقاً للحدود الإستثمارية المنصوص عليها في هذه النشرة وكذا نسب التركيز المحددة باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

٤/٣: مخاطر السداد المعجل:

و تحدث تلك المخاطر عند الإستثمار في السندات حيث تزيد احتمالية عدم حصول المستثمر على العائد المنتظر نتيجة استدعاء الجهة المصدرة للسندات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه، علماً بأن مدير الإستثمار يقوم بالمتابعة النشطة لإستثمارات الصندوق كما أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة عند شراء سندات تحمل تلك الخاصية ويتخذ الاحتياطات اللازمة من مخصصات تقابل السداد المعجل وتقلل تأثيره على أداء الصندوق عند حدوثه .

٥/٣: مخاطر أسعار الفائدة:

و هي المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار الفائدة على الأدوات المالية خاصة السندات مما ينتج عنه تغير في أسعارها إيجاباً أو سلباً نتيجة إنخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة، وسوف يعمل مدير الإستثمار على التحوط ضد تلك المخاطر بإستخدام أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة المتعارف عليها عالمياً.

٦/٣: مخاطر التضخم:

تتمثل في مخاطر إنخفاض القوى الشرائية ، ويعني ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام لوثائق الإستثمار فإذا كان عائد الإستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن أموال المستثمر ستفقد قوتها الشرائية مع مرور الوقت، وحيث أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الإستثمارات و تقييم أدوات الإستثمار فإنه أكثر قدرة على تقييم تلك الأدوات التي تدر على الصندوق أعلى عائد ممكن.

٧/٣: مخاطر إئتمانية (عدم القدرة على السداد):

يواجه المستثمر مخاطر الائتمان في حالة إستثمار الصندوق في سندات غير حكومية حيث توجد مخاطرة عدم إمكانية الشركات المصدرة للسندات دفع أصل السند أو الفائدة المطلوبة أو كلاهما معاً عند الإستحقاق، وبذلك تكون الشركة تخلفت عند الدفع وبناءً على ذلك يحدد مدير الإستثمار معايير محددة للإستثمار في السندات والصكوك التي تصدرها الشركات المصرية مع الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لتلك الأدوات لا يقل عن BBB-، بالإضافة إلى الإستثمار في أدوات الدين الحكومية المضمونة السداد من الدولة المصرية

٨/٣: مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسيل بعض إستثماراته للوفاء بالتزاماته أو لسداد طلبات الإسترداد حيث قد يواجه الصندوق نقص في السيولة اللازمة لمباشرة نشاطه، إلا أنه سوف يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة للتغلب على درجة المخاطر المرتبطة بمحفظة ويجوز للصندوق إستثمار هذه الأموال في قنوات إستثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية

عند الطلب على سبيل المثال في أذون خزانة والإحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لمراقبة البنك المركزي المصري.

٩/٣: مخاطر المعلومات:

تتمثل في عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل إتخاذ القرار الإستثماري إما بسبب عدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية لم تكن في الإعتبار مما يزيد من نسبة المخاطرة وحيث أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الإستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتوقع أداء الشركات التي يستثمر فيها إلى جانب أنه يقوم بالإطلاع على أحدث البحوث والمعلومات المحلية والعالمية عن الحالة الإقتصادية والشركات التي يستثمر فيها الصندوق فيستنى له أن يقوم بالتقييم الدقيق والعاقل لشتى فرص الإستثمار بشكل يراعي منه إستهداف تحقيق ربحية من الإستثمارات وتفادي القرارات الخاطئة .

١٠/٣: مخاطر تغير أسعار الصرف:

هذا النوع من المخاطر يرتبط بالإستثمارات بالعملة الأجنبية و يتحقق عند تغير أسعار صرف تلك العملات و سوف يقوم مدير الإستثمار بإدارة ذلك النوع من المخاطر بأن تكون غالبية إستثمارات كل اصدار بذات عملة الاصدار .

ثانياً: مخاطر القوة القاهرة Force Majeure :

القوة القاهرة والظروف الطارئة هي حوادث إستثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها ولم يكن للمسئول يد في حدوثها أو دفعها ويترتب على حدوثها استحالة أو عدم قدرة المسئول على تنفيذ إلتزاماته بما يؤدي إلى إختلال توازن العلاقات العقدية القائمة بين الأطراف، وعلى سبيل المثال لا الحصر تشمل القوة القاهرة حدوث أخطار غير طبيعية (كالعواصف ، الزلازل ، الحروب والثورات والأوبئة والجائحه) ، وهي أخطار غير متوقعة وغير منظورة تنتج عن قوة القاهرة ، وهذا النوع من المخاطر يصعب تجنبه.

البند (٨): نوعية المستثمر المخاطب بهذه النشرة

وثائق الصندوق مطروحة للاكتتاب العام حيث يستهدف الصندوق المستثمرين المصريين والأجانب والعرب غير المحددين سلفاً سواء كانوا أشخاصاً طبيعية أو المستثمرون من ذوي الملاة المالية والأشخاص الاعتبارية من المؤسسات المالية وصناديق المعاشات وشركات وصناديق الإستثمار وغيرها من الشركات المتخصصة ، الذين يرغبون في تنوع إستثماراتهم وخاصة في مجال أدوات الدخل الثابت مختلفة الأجل.

البند (٩): بيانات مؤسسي الصندوق

أولاً: شركة أودن للإستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية ومقيدة بالبورصة المصرية)

شركة مساهمة مصرية خاضعة للقانون ولائحته التنفيذية ، وبلغ رأسمالها المصدر والمدفوع ١٢٥ مليون جنيه، حاصلة علي ترخيص الهيئة رقم (٢٧٦) بتاريخ ١٨/٨/١٩٩٩ بمزاولة نشاط الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في رؤوس أموالها، الترويج وتغطية الإكتتاب في الأوراق المالية، رأس المال المخاطر، وحاصلة علي ترخيص من الهيئة في أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الإستثمار بموجب قرار رئيس الهيئة رقم (١١٢٨) لسنة ٢٠١٩.

• نبذة عن نشاط الشركة:

شركة أودن للإستثمارات المالية هي إمتداد لشركة المصريين في الخارج للإستثمار والتنمية إحدى الشركات الرائدة في الإستثمار والنموذج المتميز في التنمية المستدامة . تأسست الشركة عام ١٩٨٤ تحت مظلة قانون الإستثمار وقيدت بالبورصة المصرية، ساهمت الشركة على مدى تاريخها حتى الآن في التنمية المستدامة بمصر ، حيث ساهمت في تأسيس العديد من الشركات في كافة القطاعات الإستثمارية ، كما إكتسبت الشركة على



أحمد / حسن عبد العزيز أحمد
المهام بالتفويض و مجلس الإدارة

أحمد

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أودن ونشاطه الخاضع للرقابة (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

مدى تاريخها خبرات عديدة ومتنوعة في قطاع الإستثمار العقاري ، وقطاع إدارة الأصول ، والخدمات المالية غير المصرفية ، والترويج وتغطية الإكتتاب ، والإستثمار المباشر ، والتمويل ، والإستحواذ ، وإعادة الهيكلة والإنقسام والاندماج ، وتأسيس الشركات وإدارتها وكافة أعمال البورصات والأوراق المالية ، وأصبحت نموذجاً ناجحاً ورائداً لبنوك الإستثمار. تم توفيق أوضاع الشركة مع القانون خلال عام ١٩٩٧ وإضافة أنشطة الشركات العاملة في الأوراق المالية والخدمات المالية غير المصرفية لتصبح الشركة بنك إستثمار متكامل الأنشطة. وتمارس الأنشطة التالية: الإستثمار المباشر، أنشطة بنوك الإستثمار ومرخص لها من الهيئة بالإشتراك في رؤوس الأموال.

• **هيكل مساهمي الشركة:**

- د/ هاشم السيد هاشم ومجموعته المرتبطة نسبة المساهمة ٨٦,٦٢٪
- مساهمون آخرون نسبة المساهمة ١٣,٣٨٪

• **أعضاء مجلس إدارة شركة أودن للإستثمارات المالية:**

#	عضو مجلس الإدارة	الصفة
١	الدكتور / هاشم السيد هاشم	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
٢	الدكتور/ إبراهيم فوزي عبد الواحد	نائب رئيس مجلس الإدارة.
٣	الأستاذ/ كريم هاشم السيد هاشم	عضو مجلس الإدارة المنتدب للإستثمار.
٤	الأستاذ/ محمد أحمد إبراهيم	عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية والإدارية
٥	الأستاذة/ يارا هاشم السيد هاشم	عضو مجلس الإدارة المنتدب لبنوك الإستثمار.
٦	الدكتور/ عبد الهادي أحمد عبد الهادي	عضو مجلس الإدارة.
٧	المهندسة / هبه سعد زغلول الشماركة	عضو مجلس الإدارة.
٨	اللواء/ علاء الدين يحيى عطوة	عضو مجلس الإدارة.
٩	الدكتور/ كرم كردي عبد الفتاح محمد	عضو مجلس الإدارة - مستقـل.
١٠	الدكتور/ أشرف السيد العربي	عضو مجلس الإدارة - مستقـل.
١١	الدكتور/ أحمد محمود درويش	عضو مجلس الإدارة - مستقـل.

ثانياً: شركة زالدي للإستثمارات (شركة مساهمة مصرية)

شركة زالدي للإستثمارات "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية - المرخص لها بمزاولة نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية من الهيئة بموجب الترخيص الصادر تحت رقم (٤٨٩) لسنة ٢٠٠٨ ومزاولة نشاط ادارة صناديق الإستثمار ونشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية او زيادة رؤوس اموالها بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٩ ، ومقرها: فيلا ١٥٨ الحي الاول - المنطقة السادسة - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة، وقد حصلت على موافقة الهيئة على المشاركة في تأسيس الصندوق بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٢٣.

• **هيكل مساهمي الشركة:**

- شركة زالدي كابيتال للإستشارات المالية نسبة المساهمة ٩٤,٦٪
- حاتم محمد محمد البنا نسبة المساهمة ٥٪
- مساهمون آخرون نسبة المساهمة ٠,٤٪

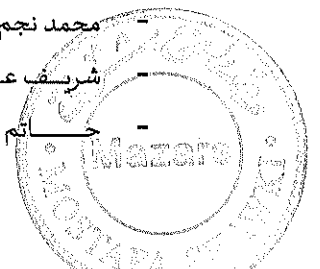
• **هيكل مساهمي شركة زالدي كابيتال للإستشارات المالية والمستفيد النهائي:**

- محمد نجم الدين محمد نور الدين عكاشة نسبة المساهمة ٣٥,٧٧٪
- شريف عدلي كيرلس بولس نسبة المساهمة ٢٤,٠٧٪
- حاتم محمد محمد البنا نسبة المساهمة ١٤,٥٥٪



أ/ حسنى عبداً العزيز أحمد
العامى بالنقض و مجلس الدولة

CD
١٩



- محمد بن عبدالله بن محمد العريفي نسبة المساهمة ٦,٧٦٪
- مساهمون أخرون نسبة المساهمة ١٨,٨٥٪

• أعضاء مجلس إدارة شركة زالدي للاستثمارات:

#	عضو مجلس الإدارة	الصفة
١	أ/ أحمد عزت عبد العزيز عبد المجيد	رئيس مجلس إدارة - غير تنفيذي
٢	د/ حاتم محمد محمد البنا	عضو منتدب - تنفيذي
٣	أ/ محمد نجم الدين محمد نور الدين عكاشة	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي
٤	أ/ مي محمد شوقي مصطفى الحجار	عضو مجلس إدارة - مستقل
٥	أ/ كريم كامل محسن رجب	عضو مجلس إدارة - مستقل
٦	أ/ أحمد محمد عصام الدين علم الدين أحمد	عضو مجلس إدارة - مستقل
٧	أ/ سارة محمد حسني محمد	عضو مجلس إدارة - مستقل

ثالثاً: الصناديق الأخرى المؤسسة بواسطة مؤسسي الصندوق:

١. شركة أودن للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية):
 - شركة صندوق استثمار المصريين للاستثمار العقاري.
 - صندوق أودن للاستثمار في الأسهم المصرية - كسب.
٢. شركة زالدي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية): لا يوجد.

البند (١٠): لجنة الإشراف على الصندوق

تم تشكيل لجنة الإشراف على أعمال الصندوق وفقاً لضوابط الاستقلالية وقواعد الخبرة المشار إليه باللائحة التنفيذية والقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن ، وكذلك بتحديد إختصاصات اللجنة والتزامات أعضائها ومكافأتهم وذلك كما يلي:

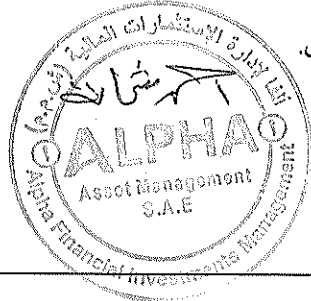
أولاً: تشكيل لجنة الإشراف:

#	إسم عضو اللجنة	الصفة
١	د/ أحمد محمود عثمان درويش	رئيس اللجنة ممثل شركة أودن للاستثمارات المالية
٢	د/ السيد عبد اللطيف الصيفي	عضو مستقل من ذوي الخبرة
٣	أ/ محمود فراج أحمد عمران	عضو مستقل من ذوي الخبرة

- وجميعهم نخبة من خبراء الإقتصاد والمتخصصين في صناديق الإستثمار والأوراق المالية.
- يقر كلا من جهتي التأسيس بأن أعضاء لجنة الإشراف غالبيةهم مستقلين تماماً عن كافة الأطراف المرتبطة وذوي العلاقة بالصندوق وكذا مستقلين عن بعضهم ولا تربط بينهم وبين جهات التأسيس أي رابطة عمل أو علاقة تعاقدية سابقة من أي نوع.

ثانياً: بيان بصناديق الإستثمار الأخرى التي يشرف عليها أو يشارك في مجلس إدارتها أي عضو من أعضاء لجنة إشراف الصندوق:

١. الدكتور/ أحمد محمود عثمان درويش - رئيس لجنة الإشراف
- عضو مجلس إدارة بشركة صندوق شفا الأورمان الخيري الأول.



أ/ حسني محمد العزيز أحمد
المهامي بالنيابة و مجلس الدولة

صندوق استثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعلاقات المختلفة)

٢. الدكتور/ السيد عبد اللطيف الصيفي - عضو اللجنة

- لا يوجد.

٣. الأستاذ/ محمود فراج أحمد عمران - عضو اللجنة

- لا يوجد.

ثالثاً: اختصاصات والتزامات لجنة الإشراف:

تتولى لجنة الإشراف على الصندوق الإشراف على نشاط الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوى العلاقة ، ولها على الأخص ممارسة الاختصاصات التالية:

(١) تعيين مديري الاستثمار والتأكد من تنفيذ مديري الاستثمار لإلتزاماتهم ومسئولياتهم وتعيينهم وعزلهم على أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

(٢) تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لإلتزاماتها ومسئولياتها.

(٣) تعيين أمين الحفظ.

(٤) الموافقة على نشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.

(٥) الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.

(٦) التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل عدم وجود تعارض مصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.

(٧) تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.

(٨) متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والإجتماع به أربع مرات على الأقل سنوياً للتأكد من إلتزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

(٩) الإلتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية المقدمة من مدير الإستثمار عن نشاط الصندوق وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.

(١٠) التأكد من إلتزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوى العلاقة

(١١) الموافقة على القوائم المالية للصندوق تمهيداً لعرضها على جماعة حملة الوثائق مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات.

(١٢) وضع الإجراءات الواجب اتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوى العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات إنتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

(١٣) الموافقة على جميع العقود والقرارات التي يكون الصندوق طرفاً فيها أو مع الأطراف ذوى العلاقة.

(١٤) بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

(١٥) تلتزم لجنة إشراف الصندوق عند تعاقدتها مع الأطراف ذات العلاقة ببذل عناية الرجل الحريص في إختيار الجهات التي تتوافر في القائمين على إدارتها الخبرة المطلوبة وتتوافر لديهم الإمكانيات الفنية اللازمة لمزاولة النشاط.

(١٦) تحديث نشرة الإكتتاب كل عام ، على أنه في حالة تغيير أي من البنود المذكورة في نشرة الإكتتاب يتعين عليها اعتماد هذه التعديلات من الهيئة بشكل مسبق والإفصاح لحملة الوثائق ولا تسري أي تعديلات الا بعد التصديق عليها من الهيئة.

النند (١١): مديري الإستثمار

قامت لجنة الاشراف على الصندوق بالتعاقد مع كل من شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية وشركة زالدي للإستثمارات على ان تكون المسئولية تضامنية فيما بينهما في إدارة أموال كل اصدار من إصدارات الصندوق وفقا للسياسة الاستثمارية المحددة.
١/١١: مدير الإستثمار الأول:

شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية - ش.م.م:

تأسست في عام ٢٠٠٩ ورخص لها بمزاولة نشاط إدارة الصناديق بموجب الترخيص الصادر تحت رقم (٥٣٨) لسنة ٢٠١٦ طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وبلغ رأسمالها ٨ مليون جنيه، وتتضمن أنشطة الشركة المرخص لها القيام بها: تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الإستثمار.

١/١/١١: هيكل مساهمي الشركة:

- شركة / أودن للإستثمارات المالية نسبة المساهمة ٩٩,٩٩٩٩٦٪
- مساهمون آخرون نسبة المساهمة ٠,٠٠٠٠٤٪

٢/١/١١: تشكيل مجلس الإدارة:

#	عضو مجلس الإدارة	الصفة
١	الأستاذ اللواء/ علاء الدين يحيى عطوة خلف	رئيس مجلس الإدارة.
٢	الأستاذ الدكتور/ هاشم السيد هاشم دسوقي	نائب رئيس مجلس الإدارة.
٣	السيد الأستاذ/ أحمد مصطفى محمد شحاتة	العضو المنتدب لمحافظ الأوراق المالية وصناديق الدخل الثابت.
٤	السيد الأستاذ/ محمد حسن على حافظ	العضو المنتدب لصناديق الإستثمار العقاري وصناديق الملكية الخاصة.
٥	السيد الأستاذ/ كريم هاشم السيد هاشم	عضو مجلس الإدارة.
٦	السيدة الأستاذة/ رانيا عصام محمد عزت	عضو مجلس الإدارة.
٧	السيدة الأستاذة/ يارا هاشم السيد هاشم	عضو مجلس الإدارة.
٨	السيد الأستاذ/ يحيى عصام محمد لطفى	عضو مجلس الإدارة.
٩	الأستاذ الدكتور/ أشرف السيد العربي عبد الفتاح	عضو مجلس الإدارة - المستقل.
١٠	الأستاذ الدكتور/ أحمد محمود عثمان درويش	عضو مجلس الإدارة - المستقل.
١١	السيد الأستاذ/ إيهاب محمد حافظ فايز	عضو مجلس الإدارة - المستقل.
١٢	السيد الأستاذ/ إيهاب إبراهيم فريد سيد خميس	عضو مجلس الإدارة - المستقل.

٢/١١: مدير الاستثمار الثاني:

شركة زالدي للإستثمارات - ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية المرخص لها بمزاولة تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية من الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب الترخيص الصادر تحت رقم (٤٨٩) لسنة ٢٠٠٨ ومزاولة نشاط ادارة صناديق الاستثمار ونشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر اوراقا مالية او زيادة رؤوس اموالها بتاريخ ٢٦-١١-٢٠١٩.

١/٢/١١: هيكل مساهمي الشركة :

- شركة/ زالدي كإيتال للإستشارات المالية
- د/ حاتم محمد محمد البنا
- مساهمون آخرون
- نسبة المساهمة ٩٤,٦٪.
- نسبة المساهمة ٥٪.
- نسبة المساهمة ٠,٤٪.

٢/٢/١١: أعضاء مجلس ادارة شركة زالدي للإستثمارات:

#	عضو مجلس الإدارة	الصفة
١	أ/ أحمد عزت عبد العزيز عبد المجيد	رئيس مجلس إدارة - غير تنفيذي
٢	د/ حاتم محمد محمد البنا	العضو المنتدب - تنفيذي
٣	أ/ محمد نجم الدين محمد نور الدين عكاشة	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي
٤	أ/ مي محمد شوقي مصطفى الحجار	عضو مجلس إدارة - مستقل
٥	أ/ كريم كامل محسن رجب	عضو مجلس إدارة - مستقل
٦	أ/ أحمد محمد عصام الدين علم الدين أحمد	عضو مجلس إدارة - مستقل
٧	أ/ سارة محمد حسني محمد	عضو مجلس إدارة - مستقل

٣/١١: تاريخ العقد المبرم مع مديري الإستثمار:

- تاريخ العقد ١٠ / ١ / ٢٠٢٤.

- مدة العقد سنة واحدة ، وتجدد تلقائياً لمدة إضافية مدتها سنة واحدة وبذات الشروط والأتعاب حتى نهاية مدة الصندوق.

٤/١١: مدى إستقلالية مديري الإستثمار :

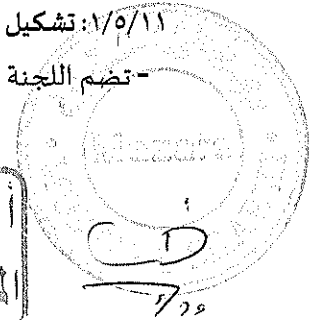
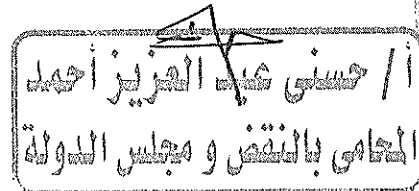
- شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية (مدير الإستثمار - الأول) من غير المرتبطين بأى من أمين الحفظ أو شركة خدمات الإدارة أو أى من الأطراف المرتبطة بهما ، ويعتبر من المرتبطين بشركة اودن للإستثمارات المالية إحدى مؤسسى الصندوق.
- شركة زالدي للإستثمارات (مدير الإستثمار - الثاني) من غير المرتبطين بأى من أمين الحفظ أو شركة خدمات الإدارة أو أى من الأطراف المرتبطة بهما ، وهو إحدى مؤسسى الصندوق.

٥/١١: لجنة الإستثمار:

- اتفق مديري الإستثمار على تكوين لجنة للإستثمار تضم نخبة من الخبراء في مجال الإستثمار والإقتصاد يتم تشكيلها من الطرفين و يتم إنتخاب رئيس اللجنة داخلياً بين الأعضاء ، على أن تقوم هذه اللجنة بإتخاذ القرارات الإستثمارية الخاصة بالصندوق كما هو موضح باليات إتخاذ القرار الإستثماري.
- كما إتفق مديري الإستثمار على قيام شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية بكافة أعمال المكاتب الخلفية والعمليات المحاسبية للصندوق والمطابقة مع شركة خدمات الإدارة وبالتنسيق مع شركة زالدي للإستثمارات.

١/٥/١١: تشكيل لجنة الإستثمار:

- تضم اللجنة نخبة من الخبراء في مجالات الإستثمار والإقتصاد وهم السادة:



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

#	اسم العضو	جهة التمثيل	الصفة
١	د/ هاشم السيد هاشم دسوقي	ألفا لادارة الاستثمارات المالية	رئيس اللجنة
٢	أ/ أحمد مصطفى محمد شحاتة	ألفا لادارة الاستثمارات المالية	عضو اللجنة
٣	أ/ محمد حسن على حافظ	ألفا لادارة الاستثمارات المالية	عضو اللجنة
٤	د/ حاتم محمد محمد البنا	زالدى للاستثمارات	عضو اللجنة
٥	أ/ أحمد عزت عبدالعزيز عبدالمجيد	زالدى للاستثمارات	عضو اللجنة
٦	أ/ أحمد محمد عصام الدين علم الدين أحمد	زالدى للاستثمارات	عضو اللجنة

٢/٥/١١: آليات إتخاذ القرارات الإستثمارية لمديرى الإستثمار:

سيتم إتخاذ القرارات الإستثمارية بواسطة لجنة الإستثمار المشكلة من ممثلي كل من مديرى الإستثمار ، ويكون التصويت على القرارات بالأغلبية وفي حالة تساوى الأصوات ترجح القرارات إلى الجانب الذي يشمل رئيس اللجنة.

٣/٥/١١: دورية إجتماعات اللجنة وإختصاصاتها:

سيتم عقد إجتماعات دورية للجنة الإستثمار مرة على الأقل شهرياً أو إذا لزم الأمر للنظر في التالي علي الأخص:

- إتخاذ القرار الخاص بهيكل محفظة الصندوق من حيث تحديد الأوزان النسبية للادوات الاستثمارية .
- إتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأوراق المالية من حيث النوع والإصدار والأجل والأسعار.
- تحديد نسب الاستثمارات النقدية وشبه النقدية من الاستثمارات قصيرة الأجل .
- تحديد نسب وتوقيت وقيمة التوزيعات الدورية.
- متابعة تنفيذ خطة الإستثمار ومستويات الأداء.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر ونسب الاسترداد والشراء.
- إعداد التقارير ربع سنوية للعرض على لجنة الاشراف .

٦/١١: المراقب الداخلى:

- الأستاذ/ غادة عبد الرحيم محمد المرزوقى - هي المراقب الداخلى للصندوق والذي تم تعيينها لتلك المهام بشركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية (مدير الإستثمار - الأول) .

مهام المراقب الداخلى:

- الإحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم إتخاذه من إجراءات لمواجهة هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.
- إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الإستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

٧/١١: مدير محفظة الصندوق:

- أ/ محمد حسن على - العضو المنتدب لدى شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية.

مهام مدير محفظة الصندوق:

- يقوم مدير محفظة الصندوق بإدارة إستثمارات كل اصدار من اصدارات الصندوق بشكل يومية.
- العمل على تنفيذ قرارات لجنة الإستثمار.



أ/ حسنى نجيب العزيز أحمد
الهامى بالنيقض و مجلس الدولة

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (مستحقات الإستثمارات بالعملة المختلفة)

- القيام بالعرض على لجنة الإستثمار كل مستجدات الأمور.
- عرض تقرير الأداء على لجنة الإستثمار.

٨/١١: التزامات مديري الإستثمار:

يلتزم مديري الاستثمار (متضامنين) بتطبيق وإتباع ضوابط وأحكام نشرة إكتتاب الصندوق ، وكافة الإصدارات التالية بعد اعتمادها من الهيئة وقواعد وأحكام القانون ولائحته التنفيذية وعلى الأخص المادة ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٤ والقواعد والضوابط الصادرة من الهيئة في هذا الشأن ، وعلى الأخص مايلي:

- (١) التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها .
- (٢) مراعاة الإلتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن أي من أدوات الإستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
- (٣) الإحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة إستثماراته.
- (٤) إعداد القوائم المالية للصندوق السنوية ونصف السنوية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الإشراف على الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيد بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
- (٥) إمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
- (٦) إخطار كل من الهيئة ولجنة إشراف الصندوق بأى تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في المواد (١٧٤، ١٧٧، ١٧٨) من اللائحة التنفيذية بحسب الأحوال فور حدوثها وإزالة أسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ حدوثها، ويجوز لمدير الإستثمار أن يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
- (٧) موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي .
- (٨) أن يعمل مدير الاستثمار على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة بتلك النشرة.
- (٩) أن تكون قرارات الإستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- (١٠) تمكين مراقب حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات والإيضاحات التي يطلبونها.

(١١) توزيع وتنوع الإستثمارات داخل الصندوق وذلك لتخفيض المخاطر وبما يكفل تحقيق الجدوى او الأهداف الإستثمارية لأموال الصندوق.

(١٢) مراعاة مبادئ الأمانة والشفافية في تعاملاته بإسم الصندوق ولحسابه.

(١٣) موافاة الهيئة ببيانات كافية عن إستثمارات الصندوق طبقاً لما تطلبه الهيئة.

(١٤) الإفصاح الفوري عن الاحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق.

(١٥) توفير المعلومات الكافية التي تمكن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من إتخاذ قرارهم الاستثماري.

(١٦) التزود بما يلزم من موارد وإجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه وفقاً لما تقرر باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

(١٧) الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني المقبول من الهيئة لأدوات الدين المستهدفة بالإستثمار.

(١٨) تأمين منيج ملائم للإفصاحات لحملة الوثائق.

(١٩) الإلتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون.

(٢٠) الإلتزام بتجنب تعارض المصالح بشأن إستثمارات الصندوق.

وفي جميع الأحوال يلتزم مديري الإستثمار ببذل عناية الرجل الحرص في إدارة إستثمارات الصندوق وأن يعملوا على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.

٩/١١: الأعمال المحظور على مديري الإستثمار القيام بها:

يحظر على مديري الإستثمار إتخاذ أى إجراء أو إبرام أى تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصالحهما أو أى صندوق آخر يديره أو مصلحة المساهمين فى الصندوق أو المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة على كل تصرف على حدى وفقاً للشروط المشار إليها بالبند (١٤) من هذه النشرة.

١٠/١١: محظورات على مديري الإستثمار وفقاً لللائحة التنفيذية:

- ١) البدء فى إستثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب فى وثائقه، ويكون له إيداع أموال الإكتتاب فى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وتحصيل عوائدها لصالح الصندوق.
 - ٢) إستثمار أموال الصندوق فى شراء وثائق إستثمار لصندوق آخر يديره ، إلا فى حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد وصناديق المؤشرات..
 - ٣) تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون إفصاح مسبق إلى لجنة إشراف الصندوق ، وموافقة جماعة حملة الوثائق
 - ٤) التعامل على وثائق إستثمار الصندوق الذى يديره إلا فى الحدود ووفقاً للشروط المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤.
 - ٥) القيام بأى أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصروفات أو الأتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديره أو العاملين به.
 - ٦) نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
- وفى جميع الأحوال يحظر على مديري الإستثمار القيام بأى من الأعمال أو الأنشطة التى يحظر على الصندوق الذى يديره القيام بها أو التى يترتب عليها الإخلال بإستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق.

١١/١١: إستثمارات مديري الإستثمار فى الصندوق:

يجوز لمديري الإستثمار أن يستثمروا فى وثائق إستثمار الصندوق عند طرحها للإكتتاب ، على أن يكون ذلك لحسابهما الخاص ، وتعامل الوثائق المملوكة لمديري الإستثمار معاملة باقى حملة الوثائق فى حال رغبة مدير الإستثمار القيام باستردادها يشترط الحصول على موافقة مسبقة من لجنة إشراف الصندوق على أن يتم تقديم طلب الاسترداد قبل موعد تنفيذه بفترة استرداد على الأقل للتحقق من عدم تعارض المصالح وعدم التعامل على وثائق قد تكون توفرت عليها معلومة مسبقة وفى جميع الأحوال يتعين الالتزام بالشروط المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤ .

١٢/١١: سلطات مدير الإستثمار:

١) مع مراعاة الأحكام الواردة بالمادة (١٧٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ، يجوز أن يمثل مدير الإستثمار أو يرشح من يمثل الصندوق فى مجالس الإدارة والجمعيات العامة للشركات المصدرة للأوراق المالية التى يستثمر الصندوق أموالها فيها، والتصويت فيها بإسم الصندوق مع إخطار الصندوق والتنسيق معه فى هذا الصدد ، كما يجوز لمدير الإستثمار أن يمارس حق الإكتتاب فى رؤوس أموال هذه الشركات عند زيادة رأسمالها.

٢) ربط وفك الودائع البنكية وفتح وغلق الحسابات لدى أى بنك خاضع لإشراف البنك المركزى المصرى، وشراء وبيع شهادات الإيداع وسندات وأذون الخزانة والصكوك وسندات التوريد بإسم الصندوق ، على أن يتم التعامل على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة من مدير الإستثمار، و مدير الإستثمار حق التعامل بإسم الصندوق فى ربط أو تسييل الأوعية الإدخارية .

٣) إجراء كافة أنواع الإدارة والتصرفات المتعلقة بالنقدية والأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق ، ومدير الإستثمار في ذلك أوسع سلطات التصرف والإدارة فيما يتعلق بإدارة أموال الصندوق وإختيار أوجه الإستثمار وإتخاذ كافة القرارات المتعلقة بها في إطار شروط وأحكام نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق ، ويتم تنفيذ الإطار العام للسياسة الإستثمارية بموجب خطة معروضة من مدير الإستثمار على لجنة الإشراف على الصندوق.

البند (١٢): الجهات متلقيّة الإكتتاب والشراء والإسترداد

يتم الإكتتاب في وثائق كل اصدار وكذا طلبات الشراء والإسترداد عن طريق الجهات المحددة بنشرة كل اصدار على حدة .

١/١٢: التزامات الجهات متلقيّة طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد:

- إصدار سند الإكتتاب/ الشراء في الصندوق وفق البيانات الواردة بالفقرة (٨) بالبند (١٩) من تلك النشرة.
- في حال إلغاء الإكتتاب تلتزم الجهة متلقيّة الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتاب.
- توفير الربط الآلي اللازم بينها وبين مدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة.
- إمساك سجلات إلكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصناديق المفتوحة ويلتزم متلقي الإكتتاب/ الشراء بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التي تعتمدها الهيئة.
- موافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين والمشتريين ومسترددي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (١٥٦ و ١٦٧) من اللائحة التنفيذية.
- موافاة مدير الإستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والإسترداد.
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التي تعتمدها الهيئة

٢/١٢: التعامل الإلكتروني على الوثائق بالإكتتاب / الشراء:

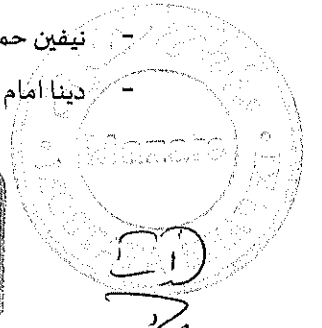
يجوز للصندوق تلقي طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد إلكترونياً بما لا يخل بحق العميل في الإكتتاب / الشراء أو الإسترداد لدى الجهات المشار إليها بعالية وذلك وفقاً للبنية التكنولوجية المؤمنة وسيتم الإفصاح على الموقع الإلكتروني فور تفعيل هذه الخاصية، مع مراعاة الرجوع الى الهيئة مسبقاً وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن والكتاب الدوري رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠.

البند (١٣): شركة خدمات الإدارة

تم التعاقد مع شركة كاتليست بارتريز هولدينج شركة كاتليست لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار- ش.م.م ، سجل تجاري رقم (٢٥٠٥٥٢) ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٥٧٧) بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٠ - وعنوانها: ٤٤ شارع لبنان - المهندسين - الجيزة للقيام بالمهام المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ونشرة الإكتتاب.

١/١٣ - ٦١٦٦ هيكلة المساهمين :

شركة كاتليست بارتريز هولدينج	نسبة المساهمة ٧٩,٧٥%
البنك العربي الأفريقي الدولي	نسبة المساهمة ٢٠,٠٠%
نيفين حمدي بدوي الطاهري	نسبة المساهمة ٠,١٢٥%
دينا امام عبد اللطيف واكد	نسبة المساهمة ٠,١٢٥%



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

٢/١٣: تشكيل مجلس الإدارة:

#	إسم العضو	الصفة
١	الدكتور/ ماجد شوقي سوربيل	رئيس مجلس الإدارة
٢	الأستاذ/ محمد إبراهيم صادق	العضو المنتدب
٣	الأستاذ/ رامى كمال الدين عثمان	عضو مجلس الإدارة
٤	الأستاذة/ ماجى ماجد فوزى	عضو مجلس الإدارة
٥	الأستاذ/ محب مجدى محب قصبجى	عضو مجلس الإدارة
٦	الأستاذ/ محمد على عبداللطيف	عضو مجلس الإدارة
٧	الأستاذ/ أيمن محمد عبدالصبور	عضو مجلس الإدارة

ويقر كل من لجنة الاشراف على الصندوق ومديري الإستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة ومديري الإستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الإستثمار .

٣/١٣: إلتزامات شركة خدمات الادارة:

١/٣/١٣: تمكين مراقب حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافاته بالبيانات والإيضاحات التي يطلبها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أيام من تاريخ طلبه لها.

٢/٣/١٣: إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لكل إصدار من إصدارات صندوق الإستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل واخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.

٣/٣/١٣: حساب صافي قيمة وثائق كل إصدار للصندوق يوميا بصفة إسترشادية بالإضافة الى القيمة الشرائية والإستردادية/ حسب المواعيد الخاصة بكل اصدار مع مراعاة ضوابط التقييم الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن ومعايير المحاسبة المصرية، ويتم الإفصاح عنه على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق .

٤/٣/١٣: قيد المعاملات التي تتم على وثائق الإستثمار بالشراء والإسترداد
٥/٣/١٣: إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق ، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل :

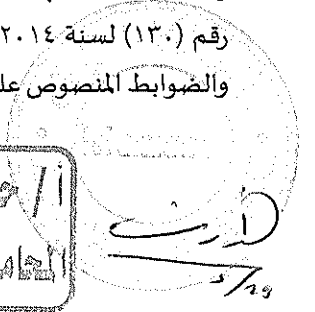
- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الإسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الإعتباري.

- تاريخ القيد في السجل الآلي.

- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.

- بيان عمليات الإكتتاب / الشراء / والبيع الخاصة بوثائق الصندوق.

وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة بأن يكون لكل إصدار حساباته المستقلة وببندل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والإلتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق وفقاً لضوابط التقييم المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٠) لسنة ٢٠١٤ مع مراعاة ما ورد بنص المادة ١٦٧ من اللائحة التنفيذية ومراعاة مصالح حملة الوثائق ، وكذا الإلتزامات والضوابط المنصوص عليها بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة.



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة)

البند (١٤): مراقب الحسابات

يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب حسابات تم إختياره من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض لدى الهيئة وهو مستقل عن كل من مدير الإستثمار وأى من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، حيث تم تعيين:

- الأستاذة / هدي مصطفى شوقي - مكتب السادة مصطفى شوقي وشركاه - مزار ، مقيدة بسجل الهيئة تحت رقم (٧) وسجل المحاسبين (٣٤٥١).

الصناديق الأخرى التي يتولي مراجعتها:

صندوق استثمار البنك الاهلى المصرى النقدي ذو العائد اليومي التراكمي و التوزيع الدوري.

• إلتزامات مراقب الحسابات

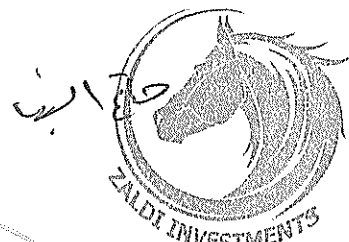
- ١) يلتزم مراقب الحسابات باداء مهامه وفقا لمعايير المراجعة المصرية
- ٢) مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الاول من السنة المالية التالية مرفقا بها تقريراً عن نتيجة مراجعته.
- ٣) إجراء فحص دوري محدود كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير نصف السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة علي القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، و كذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
- ٤) فحص القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيئاً ما اذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.
- ٥) لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقق الموجودات والالتزامات.
- ٦) إعداد مسودة النشر الخاصة بالقوائم بصفة نصف سنوية.

البند (١٥): أمين الحفظ

في ضوء ما نصت عليه المادة (٣٨) من القانون من إلتزام مدير الإستثمار بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى أحد البنوك المرخص لها من الهيئة بنشاط أمناء الحفظ والخاضعة لإشراف البنك المركز المصرى، على ألا يكون البنك وأطرافه المرتبطة مسيطراً على شركة إدارة الصندوق أو مساهم فيها بنسبة تزيد على الحد الذي يحدده مجلس إدارة الهيئة، وبمراعاة قواعد تجنب تعارض المصالح المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨.

قامت لجنة الإشراف بالتعاقد مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB كأمين حفظ للإصدار الأول للصندوق (بعملة الدولار الأمريكي) والمرخص له بمزاولة نشاط أمين الحفظ بموجب الترخيص رقم ٤٥٢٣ لسنة ٢٠٠٤ من الهيئة العامة للرقابة المالية ويقع مقره في ٥ شارع شامبليون - وسط البلد - قصر النيل - القاهرة.

• إلتزامات أمين الحفظ:



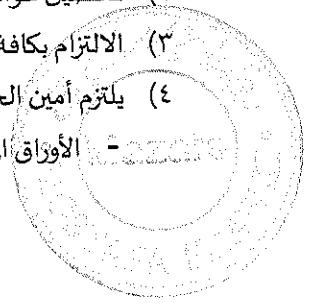
- ١) حفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أموالها فيها.
- ٢) تحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- ٣) الإلتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن.
- ٤) يلتزم أمين الحفظ بموافاة الهيئة ولجنة الإشراف ببيان دوري (أسبوعي) يشمل البيانات التالية:

الأوراق المالية المملوكة للصندوق المحفوظة لديه، والتوزيعات التي تمت عليها خلال الفترة:



أ/ حسنى عبد الشريز أحمد
أمين الحفظ والنقذ و مجلس الدولة

١٧/٤



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

- العمليات التي يكون طرفها مدير الاستثمار والصندوق.
- الجهة التي تم تنفيذ العمليات من خلالها.

• **إستقلالية أمين الحفظ عن الصندوق والأطراف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة (١٦٥) من اللائحة:**

يقر أمين الحفظ وشركة الصندوق وكذلك مدير الاستثمار بأن أمين الحفظ تتوافر فيه الضوابط المشار إليها المنصوص عليها بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨.

البند (١٦): جماعة حملة الوثائق

يكون لكل إصدار جماعة حملة وثائق من بين المكتتبين في وثائق الإصدار، يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ومتابعة الإصدار حتى إنتهاء أجله، ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لكل إصدار وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (٧٠)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، ويحضر اجتماع حملة الوثائق ممثل عن الجهات المؤسسة للصندوق بحسب عدد الوثائق الصادرة لهم مقابل المبلغ المجنب لحساب إصدار الصندوق.

• **إختصاصات جماعة حملة الوثائق:**

تختص الجماعة بحماية المصالح المشتركة لأعضائها، وعلى الأخص النظر في إقتراحات لجنة الإشراف في الموضوعات التالية:

- (١) تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.
 - (٢) تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
 - (٣) الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.
 - (٤) إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة أخرى في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
 - (٥) الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
 - (٦) تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
 - (٧) الموافقة على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته.
- وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (٦، ٧) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة، على ان يجب حق التصويت لأي من الأطراف المرتبطة أو ذوي العلاقة بشأن الاختصاص رقم (٥)، ويحظر على مدير الإستثمار الاشتراك بال مناقشة أو بالتصويت على القرارات المتعلقة بمدير الإستثمار.
 - كما تختص جماعة حملة الوثائق بالإختصاصات المقررة للجمعية العامة لصناديق الإستثمار طبقاً للمادة (١٦٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ فيما يخص الصناديق المؤسسة من مدير الإستثمار المرخص له من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الإستثمار بنفسه ومن بينها، التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
 - وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

النند (١٧): وسائل تجنب تعارض المصالح

- مع مراعاة كافة الاحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاتها وعلى الأخص الواردة بالمادة (١٧٢) وكذا الأعمال المحظورة على مدير الإستثمار القيام بها الواردة بالمادة (١٨٣ مكرر ٢٠) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند (١٦) من هذه النشرة:
- ١) يلتزم مديري الإستثمار في حالة الدخول في أى من أدوات الإستثمار المختلفة الصادرة عن أى من الأطراف ذوي العلاقة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الإستثمارية لحملة الوثائق.
 - ٢) الإلتزام بالافصاحات المشار إليها بالبند (٢٢) من هذه النشرة والخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
 - ٣) يجوز لمديري الإستثمار بإجراء عمليات تداول بإسم ولصالح الصندوق لدى أحد شركات السمسرة المرتبطة، علماً بأن جميع هذه المعاملات تتم وفقاً لنفس الشروط والأحكام المنظمة لتعاملات الصندوق لدى شركات التداول المختلفة بالسوق.
 - ٤) يلتزم مديري الإستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية نصف السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الإستثمارية والأوعية الإيداعية لدى أى طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأى من الأطراف ذوي العلاقة.
 - ٥) الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق في حالة رغبة مدير الإستثمار في الدخول في أى من الإستثمارات المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر لأى طرف من الأطراف المرتبطة أو ذوي العلاقة بالصندوق على أن يكون ذلك الإجراء لكل إستثمار على حدى ووفقاً للضوابط المقررة في هذا الشأن ، ويعكس تقرير لجنة إشراف الصندوق السنوي المعروض على جماعة حملة الوثائق إفصاح كامل عن تلك الإستثمارات، على أن يجنب حق التصويت لأى طرف من الاطراف المرتبطة بالأمر محل العرض عند اتخاذ القرار.
 - ٦) إحالة كافة إختصاصات الجمعية العامة المحددة باللائحة التنفيذية إلى إختصاصات جماعة حملة الوثائق.
 - ٧) الإفصاح المسبق لحملة الوثائق عند الدخول في أى من الإستثمارات التي كانت مملوكة لأحد الأطراف المرتبطة أو ذوي العلاقة بالصندوق.
 - ٨) لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مداره بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق القابض في الصناديق التابعة له، وصناديق المؤشرات
 - ٩) يحظر على مديري الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارتهم أو العاملين لديهم التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارات الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية، إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
 - ١٠) يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية النصف السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الإستثمارية والأوعية الإيداعية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأى من الأطراف ذوي العلاقة.

تعايل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق

- ١) في ضوء ما نصت عليه المادة (١٧٣) من اللائحة التنفيذية، يجوز لمديري الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطين بها بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٢٣).
- ٢) وإعمالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٢٣) بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق سوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحددة عند الرغبة في

استرداد الوثائق المكتتب فيها عند تأسيس الصندوق أو المشتراة في حالة ذلك بالتقدم بالطلب المسبق بفترتين استرداد على الأقل للجهة متلقية طلبات الاسترداد على أن يتم تنفيذ طلب الاسترداد بذات الشروط الواردة بأحكام الصندوق.

• وسائل تجنب تعارض المصالح لأعضاء لجنة الإشراف:

- ١) لا يجوز بغير موافقة مسبقة من جماعة حملة الوثائق لأي عضو من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية.
- ٢) في حالة قيام أي عضو من أعضاء لجنة الإشراف بالإشتراك في الإشراف على صناديق أخرى الإفصاح المسبق عن تلك الصناديق والعمل على تجنب أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ذلك والمحافظة على سرية كافة المعلومات والبيانات والمستندات التي يطلعون عليها بحكم تنفيذ مهامهم.

البند (١٨): الإكتتاب في الوثائق

١. **الجهة متلقية الإكتتاب والشراء والإسترداد:**
يتم الإكتتاب في الوثائق من خلال إيداع قيمة الوثائق بحساب كل جهة من جهات تلقي الإكتتاب.
٢. **طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار**
تحمل الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية ويشارك حملة الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلكه من وثائق.
٣. **الحد الأدنى والاقصى للإكتتاب في الوثائق المطروحة:**
يتم تحديدها وإعتمادها في نشرة كل إصدار على حدة.
٤. **إصدار الوثائق:**
طبقاً لهذه النشرة يتم إصدار الوثائق بالقيمة الاسمية للوثيقة حسب كل إصدار مقابل وفاء المستثمرين المكتتبين فيها بكامل قيمتها نقداً.
٥. **المدة المحددة لتلقي الإكتتاب:**
يتم تحديدها وإعتمادها في نشرة كل إصدار على حدة.
٦. **سند الإكتتاب في وثائق الصندوق**
يتم الإكتتاب بموجب مستخرج الكتروني لشهادة اكتتاب مختومة بختم الجهة وموقع عليها من المختص بالجهة التي تلقت قيمة الإكتتاب متضمنة:
- إسم الصندوق مصدر الوثيقة والإصدار محل الإكتتاب/ الشراء.
- رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط.
- اسم الجهة التي تلقت قيمة الإكتتاب.
- اسم المكتتب وعنوانه وجنسيته وتاريخ الإكتتاب ورقم تحقيق الشخصية.
- إجمالي قيمة الوثائق المطروحة للإكتتاب.
- قيمة وعدد الوثائق المكتتب فيها بالأرقام والحروف.
- مدى رغبة المكتتب/ المشتري في الإشتراك بجماعة حملة الوثائق.
- حالات وشروط إسترداد قيمة الوثيقة.
- إقرار أن المستثمر (مكتتب / مشتري) اطلع على نشرة إكتتاب الصندوق.

حسني عبد العزيز أحمد
المهامي بالنقض و مجلس الدولة



٥٥
٥٥

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

٧. تغطية الاكتتاب وتخصيص الوثائق:

- في حالة إنتهاء المدة المحددة للاكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنتهاؤها أن تقرر الإكتفاء بما تم تغطيته، على الأقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وإلا أعتبر الإكتتاب لاغياً. وتلتزم الجهات متلقيه الاككتتاب بالرد الفوري لمبالغ الاككتتابات.
- إذا زادت طلبات الإكتتاب في عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الإستثمار تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق، أو يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما إكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.
- في جميع الأحوال يتم الإفصاح عن الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين لكل من الهيئة وحملة الوثائق عن طريق النشر بذات طريقة نشر الصندوق (على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق وإخطار حملة الوثائق طبقاً لوسائل الإخطار المتفق عليها).

البند (١٩): شراء / استرداد الوثائق

(١) الجهات متلقيه طلبات الشراء والإسترداد والمرخص لها من الهيئة بذلك النشاط:

يتم تحديدها وإعتمادها في نشرة أو مذكرة كل إصدار علي حدى.

(٢) شراء وإسترداد الوثائق:


يتم تحديدها وإعتمادها في نشرة أو مذكرة كل إصدار علي حدى.

(٣) الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد أو السداد النسبي:

يجوز للجنة الإشراف علي الصندوق بناءً علي إقتراح مديري الإستثمار في الظروف الإستثنائية أن تقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتاً ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد إعتاماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الإستثنائية التي تبرره.

وتعد الحالات التالية ظروفأ إستثنائية:

- تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حداً كبيراً يعجز مدير الإستثمار عن الإستجابة لها.
- تعجز مديري الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظه الصندوق إلي مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
- حالات القوة القاهرة.
- لا يجوز لمديري الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول علي موافقة الهيئة مسبقاً.
- يلتزم مديري الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد عن طريق النشر بالموقع الإلكتروني وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.
- يجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بإنهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

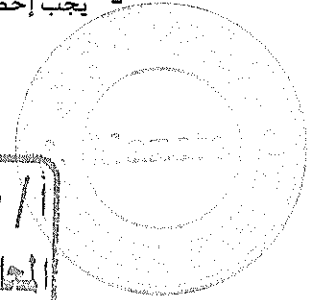


١٦٤



ALPHA
Asset Management
J.A.E
Alpha Financial Investments

أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
المعتمد بالتفويض و مجلس الدولة



البند (٢٠): احتساب قيمة الوثيقة

تلتزم شركة خدمات الإدارة بتقييم وثيقة كل اصدار على حدي يومياً مع مراعاة معايير المحاسبة المصرية، ويتم التقييم الدوري بهدف تحديد القيمة الشرائية والإستراتيجية على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول كل إصدار وذلك على النحو التالي وفقاً لضوابط التقييم المحددة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (١٣٠) لسنة ٢٠١٤، ومعايير المحاسبة المصرية.

(أ) إجمالي القيم التالية :

- ١) النقدية والحسابات الجارية والودائع بالبنوك.
- ٢) الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة والتي لم يتم تحصيلها بعد .
- ٣) أذون الخزينة تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- ٤) شهادات الادخار البنكية وشهادات الاستثمار طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر تاريخ صرف عائد أيهما أقرب وحتى يوم التقييم .
- ٥) السندات تقيم وفقاً لتبويب هذا الاستثمار إما لغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
- ٦) وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى على أساس آخر قيمة استرداده معلنة أو تقييم للوثيقة .
- ٧) يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري .
- ٨) الأصول الثابتة - إن وجدت - تقيم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
- ٩) يضاف إليها قيمة باقى عناصر أصول الصندوق.

(ب) يخصم من إجمالي القيم السابقة ما يلي :

- ١) إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة والتي لم يتم خصمها بعد بما في ذلك حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة وجودها.
- ٢) المخصصات المطلوب تكوينها لمواجهة التزام حال ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها وكذلك المخصصات المكونة بغرض التحوط من أخطار السوق بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية ويقرها مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.
- ٣) المصروفات المستحقة عن الفترة وفقاً لما هو مذكور من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية.
- ٤) المصروفات الإدارية والمتمثلة في مصروفات الاعلان والنشر والتطوير وخلافه من المصروفات الادارية المتعلقة بإدارة الصندوق.
- ٥) قيمة التوزيعات المستحقة لحاملي الوثائق وتخصم في تاريخ استحقاقها.
- ٦) مصروفات التأسيس اللازمة لبدء نشاط الصندوق والتي يجب تحميلها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

(ج) الناتج الصافي (ناتج المعادلة) :

لتحديد قيمة الوثيقة يتم قسمة صافي ناتج البندين السابقين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في يوم التقييم بما فيه عدد وثائق الاستثمار المجنبية (للجهة المؤسسة).

حادي عشر
ZALDI INVESTMENTS

بنك الاستثمارات المالية
ALPHA
Asset Management
D.M.E.
Alpha Financial Investments Management

أ/ حسني عبد العزيز أحمد
المهامي بالنقض ومجلس الدولة

النند (٢١): أرباح الصندوق وعائد الوثيقة

• أرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:

- (١) العوائد المحصلة وغير المحصلة وأي عوائد أخرى مستحقة خلال الفترة
- (٢) توزيعات الأرباح المحصلة وكذلك المستحقة نتيجة استثمار أموال في خلال الفترة.
- (٣) الأرباح الرأسمالية المحققة والناجمة عن بيع الأوراق المالية المملوكة للصندوق.

يخصم من ذلك:

- مصروفات التسويق الدعاية والإعلان والنشر وكذلك المصروفات الإدارية المستحقة.
- أتعاب مدير الإستثمار والمؤسسين وأي أتعاب أخرى.
- مصروفات التأسيس والتي يتم تحميلها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة.
- الخسائر الرأسمالية المحققة والناجمة عن بيع الأوراق المالية المملوكة للصندوق.

• عائد الوثيقة وتوزيعات الأرباح:

- يهدف الصندوق الى تحقيق توزيعات دورية لكل إصدار على حدى حتى تاريخ إنتهاء أجل الإصدار، ويتم تحديدها وإعتمادها في نشرة كل إصدار على حدى.

النند (٢٢): القوائم المالية والتقييم

• القوائم المالية للصندوق:

- في ضوء ما تجيزه الضوابط المقررة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠١٨/٥٨) وتعديلاته بالقرار رقم ٢٠٢٣/٢٢٣ يقوم مدير الإستثمار بإعداد القوائم المالية للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ويتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب للحسابات يتم اختياره من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض لدى الهيئة على أن يكون مستقل عن مدير الإستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق.

- يكون لمراقب حسابات الصندوق حق الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات.

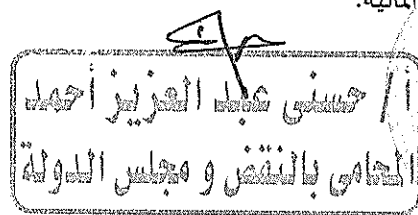
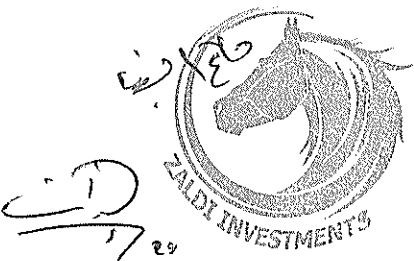
- يلتزم مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية وإعداد تقرير بنتائج المراجعة.

- ويتم إصدار تقرير المراجعة من قبل مراقب الحسابات على القوائم المالية السنوية ونصف سنوية أما بشأن القوائم المالية نصف السنوية فيتم إصدار تقرير فحص محدود.

- تعكس الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للصندوق إيضاحات تفصيلية للحسابات المستقلة الخاصة بكل إصدار.

• تقييم الأصول والأوراق المالية للصندوق عند إعداد القوائم المالية:

يتم تقييم أصول الصندوق والأوراق المالية التي يمتلكها عند إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن الإيضاحات المتممة أسس القياس ومعايير المحاسبة الذي اتخذ أساساً للقياس والقيمة الدفترية والسوقية للأصول والأوراق المالية.



البند (٢٣): أصول الصندوق وإمساك الدفاتر

١/٢٣: أصول الصندوق:

لا يوجد أي أصول استثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ماعدا المبلغ المجنب وهو القدر المكتتب فيه من قبل الجهات المؤسسة للصندوق.

٢/٢٣: إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

١/٢/٢٣: تلتزم الجهات متلقية الإكتتاب/ الشراء والإسترداد إمساك سجلات إلكترونية يثبت فيها عمليات الإكتتاب وعمليات الشراء والإسترداد لوثائق كل إصدار بما لا يخل بدور شركة خدمات الإدارة في إمساك وإدارة سجل حملة ووثائق كل إصدار.

٢/٢/٢٣: تلتزم الجهات متلقية الإكتتاب/ الشراء والإسترداد بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين والمشتريين ومستردى ووثائق كل إصدار طبقاً للبيانات المنصوص عليها بالمادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية.

٣/٢/٢٣: تلتزم الجهات متلقية الإكتتاب/ الشراء والإسترداد بموافاة مدير الإستثمار بمجموع طلبات الشراء والإسترداد لكل حامل وثيقة في كل إصدار في حينه.

٤/٢/٢٣: تلتزم الجهات متلقية الإكتتاب/ الشراء والإسترداد بموافاة شركة خدمات الإدارة بعمليات الشراء والإسترداد لكل حامل وثيقة في كل إصدار في حينه.

٥/٢/٢٣: تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آلي لحاملي الوثائق ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة بالسجل الآلي وعلي أن يتم الإلتزام بأن يكون لكل إصدار حساباته المستقلة.

٦/٢/٢٣: تعد القوائم المالية للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعكس الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للصندوق إيضاحات تفصيلية للحسابات المستقلة الخاصة بكل إصدار.

وللهيئة حق الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

٣/٢٣: الرجوع إلى أصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الإستثمار:

لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلى أصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الإستثمار

٤/٢٣: حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودائنيه على أصول الصندوق:

لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنهم طلب تخصيص أو تجنيد أو فرز أو السيطرة علي أي من أصول الصندوق بأي صورة أو الحصول علي حق إختصاص عليها، ولا يجوز لهم طلب وضع أختام على دفاتر أي إصدار من إصدارات الصندوق أو الحجز على أصوله أو المطالبة بقسمة أمواله أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة، ولا يجوز لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق. ويقتصر حقهم علي إسترداد هذه الوثائق طبقاً لشروط الإسترداد الواردة بالنشرة.

البند (٢٤): الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (١٧٠) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق وإستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق، على أن تكون متاحة بالموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق المحدد بالنشرة بالبند (٣) وعلى الأخص ما يلي:

١/٢٤: تلتزم شركة خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

- صافي قيمة أصول الصندوق.



أ/ / حسني عبد العزيز أحمد
الحامي بالنقض و مجلس الدولة

٢٥

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (معددا الإصدارات بالعملة الأجنبية)

- عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية لها.
- بيان بأى توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.
- كما تلتزم بموافاة الهيئة بتقرير أسبوعي يتضمن البيانات المذكورة بعاليه.

٢/٢٤: يلتزم مديري الإستثمار بالإفصاحات التالية:

١/٢/٢٤: الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في أحدي الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

٢/٢/٢٤: كما يلتزم بأن يتيج بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الاحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها.

٣/٢/٢٤: الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية النصف سنوية عن:

- (١) إستثمارات الصندوق في الصناديق المدارة بمعرفة مدير الإستثمار وعن الإستثمار في أى أوراق مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الإستثمار.
- (٢) حجم إستثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الإذخارية المصرفية المرتبطة بالجهة المؤسسة - إن وجدت - أو أى من البنوك الأخرى ذوي العلاقة.
- (٣) كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدي أى طرف من الأطراف المرتبطة .
- (٤) الأتعاب التي يتم سدادها لأى من الأطراف المرتبطة.
- (٥) الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ .
- (٦) يلتزم مديري الاستثمار بالإفصاح عن تعاملتهم والعاملين لديهم على وثائق الصندوق ويتجنب أى تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٤ وللوائح الداخلية الخاصة بالشركة.

٣/٢٤: يجب على لجنة إشراف الصندوق أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- تقارير نصف سنوية عن أدائها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءاً على القوائم المالية التي يعدةها مدير الإستثمار والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الإستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- القوائم المالية مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف على الصندوق ومراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على حملة وثائق الصندوق.
- وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها ، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بملاحظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على أن تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية النصف السنوية تلتزم لجنة الإشراف بموافاة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية النصف السنوية خلال ٤٥ يوم على الاكثر من نهاية الفترة.

٤/٢٤: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

- يتم الإعلان أسبوعياً داخل الجهات متلقيه طلبات الشراء والإسترداد وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق على أساس إقبال آخر يوم تقييم لقيمة الوثيقة المحتسبة من شركة خدمات الإدارة وذلك وفقاً لتقييم كل إصدار على حدى.

٥/٢٤: نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- تلتزم لجنة الإشراف بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية.

- تلتزم لجنة الإشراف بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بإحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الإنتشار الصادرة باللغة العربية .

٦/٢٤: المراقب الداخلي:

موافاة الهيئة ببيان أسبوعي موحد معتمد من كل من مديري الاستثمار المتضامنين على أن يشمل تقرير بما يلي:

- ١) مدى إلتزام مديري الإستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة كما ورد بالفرد التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥
- ٢) إقرار بمدى إلتزام مديري الإستثمار بالسياسة الإستثمارية لكل صندوق يتولى إدارته، مع بيان مخالفة القيود الإستثمارية لأى من تلك الصناديق إذا لم يقوم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.
- ٣) مدى وجود أى شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والإجراء المتخذ بشأنها.

البند (٢٥): تسويق وثائق الصندوق

- يتم التسويق لوثائق الصندوق من خلال " شركة أودن للاستثمارات المالية " باعتبارها الجهة المؤسسة وحاصلة على ترخيص الهيئة بالترويج وتغطية الإكتتاب في الأوراق المالية أو من خلال الجهات المتلقيه لطلبات الاككتاب و طلبات الشراء/ الاسترداد عن طريق لقاءات فردية، أو إجتماعات موسعة، أو الوسائل السمعية، أو المرئية، أو المؤتمرات، أو وكلاء تسويق، أو أية وسائل اخرى.
- ويجوز للجنة الإشراف عقد إتفاقات أخرى للتسويق داخل جمهورية مصر العربية مع البنوك أو شركات السمسرة أو غيرها من الجهات التي ترخص لها الهيئة بتلقي الاككتابات على أن يكون الهدف من هذه الإتفاقات تسويق وثائق الصندوق والإستثمار في وثائقه، وفي جميع الأحوال يتم الإلتزام بضوابط التسويق والترويج المشار إليها باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- كما يجوز عقد إتفاقيات مع شركات اجنبية لتسويق وثائق الصندوق خارج جمهورية مصر العربية وفقاً للضوابط المعمول بها في هذا الشأن في الدولة المستهدفه.
- وتدخل نفقات التسويق ضمن الأعباء المالية المشار إليها في البند (٢٨)، وتشمل وسائل التسويق على سبيل المثال لا الحصر: الراديو، التليفزيون، الصحف ووسائل الإعلام والإعلان المختلفة وصفحات التواصل الإجتماعي وشبكات الإنترنت.

البند (٢٦): حالات التصفية للصندوق

- طبقاً للمادة (١٧٥) من اللائحة التنفيذية، ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه، ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة وثائق كل اصدار بالنسبة للتصفية قبل إنقضاء مدة الاصدار، ويتم توزيع ناتج تصفية أصول الاصدار على حاملي الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.



أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
المهام المنوطة
بالتصديق على
الوثائق المالية

٢٥

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات

- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأمم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات المكملة .
- يمنح مديري الإستثمار فترة كافية تمكنه من إتخاذ إجراءات تسهيل أصول الصندوق وفقا لخطة التصفية التي يتم اعتمادها من جماعة حملة الوثائق لكل إصدار.

البند (٢٧): الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد

يجوز للصندوق الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض علي إثني عشر شهر.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠٪ من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحرص بالإقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.
- يقدم مديري الإستثمار دراسة فنية للجنة الإشراف علي الصندوق عن مبررات الإقتراض مقارنة بتكلفة تسهيل أي من إستثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة أخرى.

البند (٢٨): الأعباء المالية

تتحمل الوثيقة الأعباء المالية التالية، ولا يجوز إجراء أي زيادة في أي أتعاب عن الأتعاب المشار إليها فيما بعد إلا بعد الحصول على موافقة حملة الوثائق على تلك الزيادة.

١/٢٨: العمولات الإدارية للجهات المؤسسة:

تتقاضى الجهات المؤسسة عمولات إدارية بواقع نسبة ٢,٥٪ (إثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول كل إصدار (مجتمعين) عن قيامها بكافة الالتزامات الواردة بالنشرة تحتسب وتجنب يومياً وتسدد شهرياً بعملة الإصدار وتوزع بنسبة كل مؤسس حسب حصته في المبلغ المجنب على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية .

٢/٢٨: أتعاب شركة خدمات الإدارة:

تتقاضى شركة خدمات الادارة مقابل الخدمات المقدمة منها للصندوق أتعاب بواقع نسبة ٠,٠٥٪ (خمس في العشرة آلاف) سنوياً من صافي أصول كل إصدار ، تجنب يومياً وتسدد شهرياً وبحد أقصى ٣,٠٠٠ دولار سنوياً (ثلاثة آلاف دولار أمريكي) وبحد أدنى ١,٠٠٠ دولار سنوياً (ألف دولار أمريكي) أو ما يعادلها بالجنيه المصري وفقاً للسعر المعلن من البنك المركزي المصري في حينه.

٣/٢٨: أتعاب الجهات متلقية طلبات الشراء و الإسترداد:

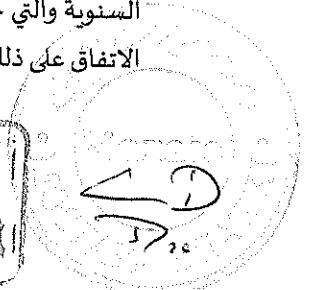
تتقاضى الجهات متلقية طلبات الشراء و الإسترداد أتعاب بواقع ٠,١٪ (واحد في الألف) سنوياً من صافي حصيلة التعاملات على وثائق كل إصدار المدرجة بسجلات كل جهة متلقية تحتسب و تجنب يومياً و تسدد شهرياً وتعتمد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب الحسابات في المراجعة الدورية.

٤/٢٨: يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما في ذلك القوائم المالية

(١) السنوية والتي حددت بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جم سنوياً (مائة ألف جنيه مصري) غير شامل الضريبة أو ما يعادلها بعملة الإصدار ويتم الاتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.



أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
المحامي بالنقض و مجلس الدولة



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة)

- (٢) يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بأعضاء لجنة الاشراف والتي حددت بمبلغ ١٠٠ دولار صافي لكل عضو في الإجتماع الواحد ويحد أقصى ٥٠٠ دولار سنوياً صافي لكل عضو بإجمالي مبلغ ١٥٠٠ دولار سنوياً (ألف وخمسمائة دولار أمريكي) أو ما يعادلها بالجنيه المصري.
- (٣) يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بأعضاء لجنة الإستثمار والتي حددت بمبلغ ٢٥ دولار صافي لكل عضو في الإجتماع الواحد ويحد أقصى ٣٠٠ دولار سنوياً صافي لكل عضو بإجمالي مبلغ ١٨٠٠ دولار سنوياً (ألف وثمانمائة دولار أمريكي) أو ما يعادلها بالجنيه المصري، بالإضافة الى ١٠٪ من حسن الأداء المستحق لمديري الإستثمار.
- (٤) يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بالمستشار القانوني بواقع ١٠,٠٠٠ جم سنوياً (عشرة آلاف جنيه مصري) غير شامل الضريبة أو ما يعادلها بعملة الإصدار.
- (٥) يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بالمستشار الضريبي بواقع ١٥,٠٠٠ جم سنوياً (خمس عشرة ألف جنيه مصري) غير شامل الضريبة أو ما يعادلها بعملة الإصدار.
- (٦) يتحمل الصندوق مصاريف إدارية يتم خصمها من الصندوق على ألا تزيد عن ١٪ (واحد في المائة) سنوياً من صافي أصول كل اصدار عند غلق باب الإكتتاب في السنة الأولى، وبداية من السنوات التالية تحتسب تلك النسبة من صافي أصول كل اصدار في بداية كل عام.
- (٧) يتحمل الصندوق أتعاب تسويق بواقع ١٪ سنوياً من صافي أصول كل اصدار وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر بعملة الإصدار.
- (٨) يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم إستهلاكها بالكامل خلال السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على ألا تزيد عن ٢٪ (إثنان في المائة) من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.
- (٩) مصروفات مقابل الخدمات المقدمة من الأطراف الأخرى مثل البنوك والهيئة.
- (١٠) لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف للإصدار أو للإكتتاب.

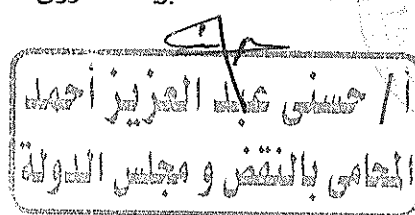
وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق قدرها ١٢٥,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً ، ومبلغ وقدره ٤,٣٠٠ دولار أمريكي ويحد أقصى ٦,٣٠٠ دولار أمريكي سنوياً ، ونسبة ٢,٢٥٪ سنوياً من صافي أصول الصندوق ، بالإضافة إلى مصاريف التأسيس المشار إليها بعاليه والأتعاب والعمولات الإضافية المذكورة بنشرة إكتتاب كل إصدار من إصدارات الصندوق على حدى.

البند (٢٩): أسماء وعناوين مسئولى الإتصال

■ عن الصندوق (صندوق إستثمار مكسب - OZ) في أدوات الدخل الثابت متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة).
الأستاذة/ رانيا عصام محمد عزت
العنوان: المبنى B 2210 - القرية الذكية - الجيزة - جمهورية مصر العربية .
التليفون: ٠١٢٨٢٢٠٦٦٧٢
البريد الإلكتروني: rania@odin-investments.com

■ عن مدير الإستثمار (شركة الفا لإدارة الإستثمارات المالية).

الأستاذ/ أحمد مصطفى محمد شحاتة
العنوان: ١٠ ميدان المساحة - الدقى - الجيزة .
التليفون: ٣٣٣٥٣١٢٥٠
البريد الإلكتروني: ahmed.shehata@alpha-odin.com



٤٦٦٦

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات بالعملات المختلفة)

■ عن مدير الإستثمار (شركة زالدى الإستثمارات).

الدكتور / حاتم محمد محمد البنا

العنوان : ١٥٨ الجى الأول – المنطقة السادسة – التجمع الخامس - القاهرة

البريد الإلكتروني: hatem.albanna@zaldi-capital.com_

التليفون :

البند (٣٠): إقرار لجنة الإشراف ومديري الإستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بإصدار وثائق صندوق إستثمار مكسب OZ بمعرفة وتحت مسؤولية كل من شركة أودن للإستثمارات المالية (مؤسس الصندوق) وشركة زالدى للإستثمارات (مؤسس ومدير الاستثمار) وشركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية كمديري الإستثمار (متضامنين) وكذا لجنة الإشراف على الصندوق ، وقد تم بذل أقصى درجات العناية للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع مبادئ وأسس إصدار وثائق الإستثمار الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية و أن المعلومات الواردة بتلك النشرة لا تخفي أى معلومات عن نشاط الصندوق كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المستهدفين في هذا الإكتتاب، إلا أنه يجب علي المستثمرين قراءة المعلومات والمخاطر الواردة بالنشرة قبل إتخاذ قرار الإستثمار ، مع العلم بأن الإستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب وفقا للمخاطر المفصّل عنها ، ويعتبر مديري الإستثمار ولجنة الإشراف ضامناً لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات.

عن شركة زالدى للإستثمارات
(مؤسس ومدير الإستثمار - الثاني)
العضو المنتدب

د/ حاتم محمد محمد البنا



عن شركة ألفا لإدارة الإستثمارات
المالية (مدير الإستثمار- الأول)
العضو المنتدب

أ/ أحمد مصطفى محمد شحاتة



عن لجنة الإشراف
المفوض من لجنة الإشراف
د/ أحمد محمود عثمان درويش

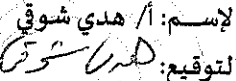


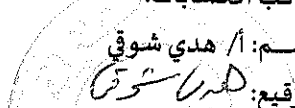



البند (٣١): إقرار مراقب الحسابات

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في صندوق إستثمار مكسب OZ أشهد أنها تتماشى مع أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦م ولاحتة التنفيذية و الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين لجنة الإشراف و مديري الإستثمار و هذه شهادة منا بذلك.

مراقب الحسابات:

الإسم: أ/ هدى شوقي
التوقيع: 

أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
العامى بالنقض و مجلس الطوارئ

التبند (٣٢): إقرار المستشار القانوني

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في صندوق إستثمار مكسب OZ ونشهد أنها تتماشى مع أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية و القرارات التنظيمية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين لجنة الإشراف و مديري الإستثمار وسائر مقدمي الخدمات للصندوق و هذه شهادة منا بذلك.

المستشار القانوني:

الإسم: الأستاذ/ حسني عبد العزيز أحمد محمد

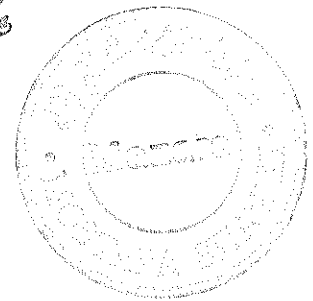
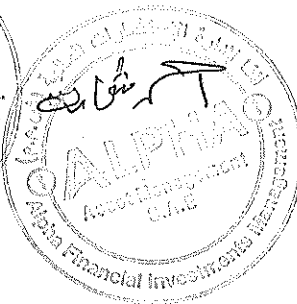
المحامي بالنقض والمقيد بالنقابة برقم ١٦٤٩٠٣٢

التوقيع:

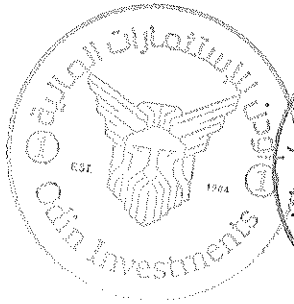
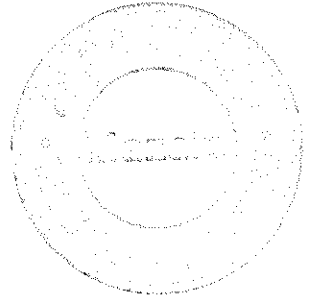
أ/ حسني عبد العزيز أحمد
المحامي بالنقض والمقيد بالنقابة
بالتوقيع

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متمشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم (٤٤٤٤) بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٩ علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة، حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة، ويتحمل كل من الجهات المؤسسة للصندوق ومدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقبي الحسابات والمستشار القانوني المسؤولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن الإستثمار في هذه الوثائق هو مسؤولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.

٤٦٦٦



نشرة الإكتتاب العام في وثائق
"الإصدار الأول بالدولار الأمريكي"
لصندوق إستثمار "مكسب - O Z" في أدوات
الدخل الثابت



// حسنى عبد العزيز أحمد
المهامى بالنيقظ و مجلس الدولة

مايو ٢٠٢٤

د.ت

البند (١): البيانات الرئيسية للإصدار الأول بالدولار الأمريكي

لصندوق "مكسب OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات - بالعملات المختلفة)

١/١: أسم الإصدار:

- الإصدار الأول بالدولار الأمريكي لصندوق "مكسب OZ" في أدوات الدخل الثابت (متعدد الإصدارات - بالعملات المختلفة).

٢/١: الجهات المؤسسة

- شركة أودن للاستثمارات المالية المرخص لها بتأسيس صناديق الإستثمار بنفسها أو مع الغير بموجب قرار رئيس مجلس الهيئة رقم (١١٢٨) لسنة ٢٠١٩.
- شركة زالدي للاستثمارات المرخص لها بنشاط تأسيس وإدارة الأصول والحاصلة على موافقة الهيئة على المشاركة في تأسيس الصندوق بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٢٣.

٣/١: شركة خدمات الإدارة

- شركة كاتليست لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمارش.م.م

٤/١: مرآب الحسابات

- الأستاذة/ هدي شوقي (مكتب مصطفى شوقي وشركاه - مزارق).

٥/١: المستشار القانوني

- الأستاذ/ حسني عبد العزيز أحمد.

٦/١: أمين الحفظ

- بنك قطر الوطني الأهلي QNB.

٧/١: السياسة الإستثمارية

- يتبع هذا الإصدار السياسة الإستثمارية المذكورة بالبند (٦) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق وطبقاً للنسب المحددة بالبند (٢/٢) من هذه النشرة.

٨/١: عملة الإصدار

- الدولار الأمريكي.

٩/١: تاريخ ورقم ترخيص الصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية

- رقم () بتاريخ / / ٢٠٢٤.

١٠/١: الموقع الإلكتروني للصندوق:

- www.odin-investments.com

١١/١: مدة الإصدار

- تكون مدة الإصدار ٤ سنوات تبدأ من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الإكتتاب وصدور موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على التغطية ، ويجوز للجهات المؤسسة أن تقرر مد أجل الإصدار لفترة أو فترتين لا تزيد كل فترة عن ١٢ شهر وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة، على أن يتم إخطار حملة الوثائق بذلك قبل أسبوع من تاريخ موعد الإسترداد بوسائل النشر المتبعة



الكشافة

٢٥

١ / حسني شحاتة العزيز أحمد
المهامي بالنيابة و مجلس الدولة

مثل الصحف والموقع الإلكتروني للصندوق أو من خلال البريد الإلكتروني (إن وجد) أو إرسال رسالة نصية على الهاتف المحمول (إن وجد) وفي حالة التصفية يتم تسهيل كافة إستثمارات الإصدار إلى نقدية لصالح حملة الوثائق بما فهم الجهات المؤسسة.

البند (٢): بيانات الإصدار

بند ١/٢: مصادر أموال الإصدار والوثائق المصدرة منه

١/١/٢: قيمة الإصدار المستهدفة والقيمة الاسمية للوثيقة

- يبلغ الحجم المبدئي المستهدف للإصدار قيمة ١ مليون دولار (واحد مليون دولار أمريكي) موزع على عدد ١ مليون وثيقة (واحد مليون وثيقة) بقيمة إسمية قدرها ١ دولار للوثيقة (دولار واحد أمريكي) ويصدر للجهات المؤسسة ووثائق بعدد ١٠٥,٠٠٠ وثيقة (مائة وخمسة آلاف وثيقة) بقيمة إجمالية ١٠٥,٠٠٠ دولار أمريكي (مائة وخمسة آلاف دولار أمريكي) بما يعادل ١٨,١٩١,٠٠٠ جنيه مصري وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ ٢٨/٤/٢٠٢٤ (١ دولار = ٤٧,٧٩٢٣ جنيه) على النحو التالي:

#	المؤسس	عدد الوثائق	القيمة (بالدولار الأمريكي)
١	شركة/ أودن للإستثمارات المالية	٥٣,٥٠٠	٥٣,٥٠٠
٢	شركة/ زالدي للإستثمارات	٥١,٥٠٠	٥١,٥٠٠
	الإجمالي	١٠٥,٠٠٠ وثيقة	١٠٥,٠٠٠ دولار أمريكي



- تطرح باقي الوثائق البالغ عددها ٨٩٥,٠٠٠ وثيقة (ثمانمائة وخمسة وتسعون ألف وثيقة) للإكتتاب العام للجمهور ويجوز تلقى إكتتابات تفوق المبلغ المستهدف.

- تتم زيادة حجم الاصدار وفقاً لعمليات الشراء مع مراعاة الحد الأدنى للمبلغ المجنب وكذلك نسبة المشاركة من الجهة المؤسسة في كل إصدار بنسبة لا تقل عن ٢٪ من حجم كل إصدار بحد أقصى ٥ مليون جنيه (خمسة مليون جنيه مصري أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي).

٢/١/٢: القيمة الاسمية للوثيقة والقدر المطلوب سدادها

- تبلغ القيمة الاسمية للوثيقة ١ دولار (دولار واحد) أمريكي وتسدد قيمة الوثيقة نقداً بنسبة ١٠٠٪ عند الإكتتاب / الشراء.

٣/١/٢: المبلغ المجنب من الجهات المؤسسة لحساب الإصدار

- يجب ألا يقل المبلغ المجنب لكل إصدار عن نسبة ٢٪ من حجم الأموال المستثمرة في الإصدار بحد أقصى خمسة مليون جنيه مصري أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي.

- لا يجوز لمؤسسي الصندوق التصرف في الحد الأدنى من الوثائق المكتتب فيها مقابل المبلغ المجنب طوال مدة الإصدار إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة ووفقاً للضوابط المحددة منها والمصفح عنها تفصيلاً بالبند (٥) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.

- يحق لمؤسسي الصندوق التصرف بنقل الملكية/ الاسترداد - حسب طبيعة الصندوق- في الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح (متى تحققت).

٤/١/٢: حقوق حملة الوثائق

- تمثل كل وثيقة حصة نسبية شائعة في صافي أصول الإصدار ويشارك حملة وثائق الإصدار - بما فهم الجهات المؤسسة للصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الإصدار كل حسب ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الإصدار عند الإنهاء أو التصفية.

بند ٢/٢: السياسة الإستثمارية للإصدار

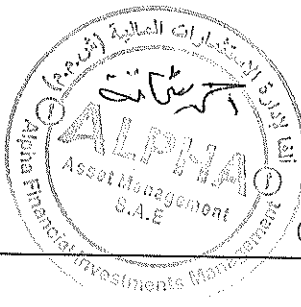
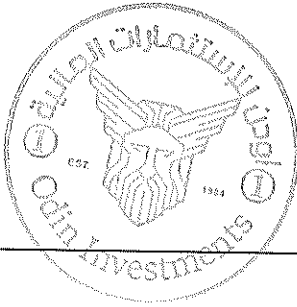
يتم الالتزام بالسياسة الإستثمارية المذكورة بالبند (٦) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق ووفقاً للمحددات الإستثمارية التالية:

(١) سيولة نقدية في حسابات جارية او في حسابات ودائع وشهادات ادخار وشهادات استثمار دولارية لدى البنوك الخاضعة لرقابة

البنك المركزي المصري بحد أقصى ١٠٪ من صافي أصول الإصدار، ويجوز ان تصل تلك النسبة الى ١٠٠٪ وذلك لحين إيجاد فرص

استثمارية تتناسب والأدوات والنسب المشار إليها.

C.D
١/٢



أ/ حسنى كبد العزيز أحمد
المهامى بالنقض و مجلس الدولة

صندوق استثمار "مكسب OZ" في أدوات الدخل الثابت (الإصدار الأول - بالدولار الأمريكي)

- (٢) أذون الخزانة الحكومية المصرية الدولارية والسندات السيادية الدولارية Sovereign Bonds بنسبة تصل الى ١٠٠٪ من صافي أصول الإصدار.
- (٣) الصكوك السيادية التمويلية الدولارية المصدرة عن الحكومة المصرية بحد أقصى ٤٠٪ من صافي أصول الإصدار.
- (٤) ألا تزيد نسبة ما يستثمره الاصدار في شراء سندات الشركات والصكوك التي تصدرها الشركات بأنواعها عن ٤٠٪ من الأموال المستثمرة في الاصدار على الا يقل التصنيف الائتماني للصكوك وأدوات الدين متوسطة و طويلة الاجل عند الشراء عن المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الهيئة وهو (BBB-) أو ما يعادلها عند الشراء على ان يكون صادر من خلال إحدى شركات التصنيف الائتماني الصادر بها قرار مجلس إدارة الهيئة وعلى الصندوق الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير في التقييم الائتماني للأدوات المستثمر فيها و ذلك بإستثناء الاوراق المالية الحكومية وطبقاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤
- (٥) لا تزيد نسبة ما يستثمره في أدوات الدين الصادرة عن شركة واحدة ومن بينها سندات التوريق الصادرة عن شركة واحدة (الشركة المحيلة للمحافظة) على ١٠٪ من أصول الاصدار، وبما لا يجاوز ١٥٪ من ادوات الدين المصدرة من ذات الشركة.
- (٦) يجوز الاستثمار بنسبة ٢٠٪ كحد أقصى من صافي قيمة أصول الاصدار في صناديق ادوات الدين الاخرى و / أو صناديق النقد أو صناديق أدوات الدخل الثابت بحد أقصى ٥٪ من عدد الوثائق المصدرة للصندوق المستثمر فيه.
- (٧) لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الاصدار في السندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠٪ من أموال الاصدار.
- (٨) يجوز الإستثمار في أية أدوات استثمار أخرى جديدة توافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية وتتفق وهدف الصندوق الإستثماري بحد أقصى ٢٥٪ من صافي أصول الإصدار على أن يتم الحصول على موافقة الهيئة المسبقة والإفصاح لحملة الوثائق.

بند ٣/٢: دورية إعلان سعر الوثيقة

- يتم إعلان سعر الوثيقة بشكل أسبوعي في يوم الإثنين من كل أسبوع علي الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق ويحتسب هذا التقييم من شركة خدمات الإدارة على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الاصدار في نهاية يوم الإثنين.
- تلتزم شركة خدمات الإدارة بتقييم الوثيقة أسبوعي مع مراعاة معايير المحاسبة المصرية ويتم التقييم الدوري بهدف تحديد القيمة الشرائية والإستردادية علي أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الإصدار وذلك وفقاً لأحكام البند رقم (٢٦) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق ووفقاً لضوابط التقييم المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٤ ومعايير المحاسبة المصرية.

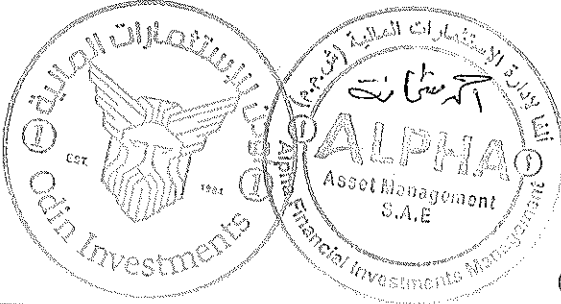
بند ٤/٢: جماعة حملة وثائق الاصدار

- تتكون جماعة منفصلة لحملة وثائق الإصدار يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ومتابعة الإصدار حتي إنتهائه وتكوينه
- إختصاصاتها وفقاً لأحكام البند رقم ١٢ من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.

بند ٥/٢: أرباح الإصدار وعائد الوثيقة وتوزيعات الأرباح

١/٥/٢: أرباح الإصدار

- يتم تحديد أرباح الإصدار من خلال قائمة الدخل والتي يتم إعدادها بما يحدد صافي ربح أو خسارة الفترة لكل إصدار علي حدي كجزء من قائمة الدخل المجمعة للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية علي أن تتضمن أرباح الإصدار علي الأخص الأحكام الواردة بالبند رقم ٢١ من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.



أ/ / حسنى عبد العزيز أحمد
الغامي بالنيابة و مجلس الدولة

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (الإصدار الأول - بالدولار الأمريكي)

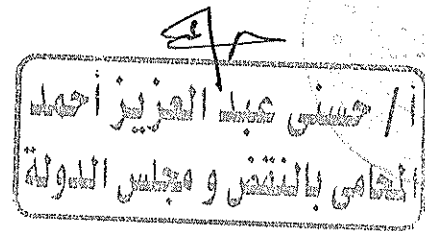
٢/٥/٢: عائد الوثيقة وتوزيعات الأرباح

- الإصدار ذو عائد دوري نقداً أو في شكل وثائق مجانية.
- يجوز القيام بتوزيعات دورية نصف سنوية من الزيادة عن القيمة الإسمية لوثيقة استثمار الإصدار وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية تتحدد نسبة هذه التوزيعات وفقاً لمقترح مدير استثمار الصندوق على لجنة الاشراف ويتم احتسابها وفقاً لتقييم شركات خدمات الإدارة ويتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات الصندوق عند إصدار القوائم المالية الدورية النصف سنوية للصندوق.
- تقوم شركة خدمات الإدارة بمتابعة وتسجيل جميع التوزيعات.
- يتم إعادة استثمار الأرباح المرحلة الناتجة عن إستثمارات الإصدار وتنعكس هذه الأرباح علي قيمة الوثيقة.
- يتم احتساب العائد علي الوثيقة بدءاً من يوم الشراء الفعلي.

البند (٣): بيانات الإكتتاب في الإصدار

بند ١/٣: الجهات متلقية طلبات الإكتتاب وطلبات الشراء والإسترداد

١. شركة مباشر إنترناشيونال لتداول الأوراق المالية والسندات وجميع فروعها داخل وخارج جمهورية مصر العربية. حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (٥٣) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٩ بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الإستثمار.
٢. شركة العربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية والسندات وجميع فروعها. حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (٧١٥) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الإستثمار.
٣. شركة ثرى واى لتداول الأوراق المالية وجميع فروعها. حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (٥٧٦) بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠٥ بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الإستثمار.
٤. شركة عربية أونلاين للوساطة والسمسرة في الأوراق المالية والسندات وجميع فروعها. حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (١٥٩٣) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الإستثمار.
٥. شركة الأهرام للسمسرة في الأوراق المالية وجميع فروعها. حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (٢٣٤٣) بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٦ بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الإستثمار.
٦. شركة سيجما لتداول الأوراق المالية وجميع فروعها. حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (١٦٧٨) لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٠ بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الإستثمار.



بند ٢/٣: الاكتتاب في وثائق الإصدار

١/٢/٣: نوع الطرح:

- الوثائق مطروحة للاكتتاب العام للجمهور علي النحو الوارد بالبند (٨) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.

٢/٢/٣: الحد الأدنى والاقصى للاكتتاب في الإصدار وعمولة الاكتتاب:

- الحد الأدنى للاكتتاب (المشراء) ١٠٠ (مائة) وثيقة بقيمة إجمالية ١٠٠ دولار (مائة دولار أمريكي) ولا يوجد حد أقصى للإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الاصدار، هذا ويجوز للمكتتبين التعامل ببعاً بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الإكتتاب
- لا يتحمل حامل الوثيقة أي عمولة للاكتتاب.

٣/٢/٣: تاريخ فتح وغلق باب الإكتتاب

- يتم فتح باب الإكتتاب في وثائق هذا الإصدار إعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/٧/١٣ ولمدة شهر تنتهي في تاريخ ٢٠٢٤/٧/١٤، ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مرور خمسة أيام من تاريخ فتح باب الإكتتاب في حالة تغطية جميع الوثائق المطروحة.
- إذا لم يتم الاكتتاب في جميع الوثائق المطروحة خلال تلك المدة جاز بموافقة رئيس الهيئة مد فترة الإكتتاب مدة لا تزيد عن شهرين آخرين.
- ويسقط قرار الهيئة بإعتماد نشرة الإصدار إذا لم يتم فتح باب الإكتتاب في الوثائق خلال شهرين من تاريخ صدور الموافقة ما لم تقرر الهيئة مد تلك الفترة لمدة أو مدد أخرى.

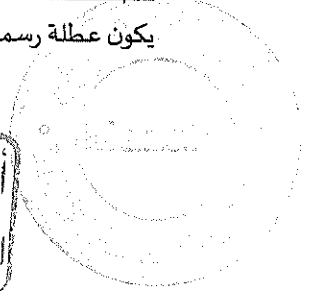
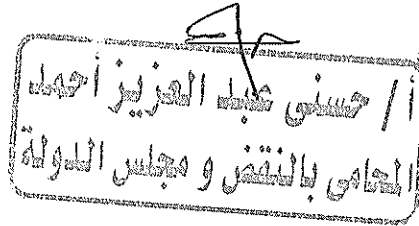
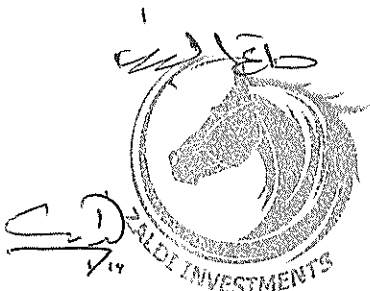
بند ٣/٣: شراء واسترداد وثائق الإصدار

١/٣/٣: شراء الوثائق (أسبوعي):

- يوم الشراء الفعلي الذي تحتسب علي أساسه القيمة الشرائية للوثيقة هو يوم الإثنين من كل أسبوع وحال كونه عطلة رسمية يكون الشراء يوم العمل التالي .
- يتم تجميع طلبات شراء وثائق الإستثمار الجديدة طوال أيام العمل المصري خلال ساعات العمل الرسمية حتى نهاية يوم الإثنين من كل اسبوع (يوم الشراء الفعلي).
- يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شراؤها وتحديد عدد الوثائق المستحقة للعميل إعتباراً من اليوم التالي ليوم الشراء الفعلي على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الاصدار في نهاية يوم الشراء الفعلي من كل أسبوع ، على أن تُرد فروق التسوية (إن وجدت) لحساب العميل.
- يتم إضافة قيمة الوثيقة الجديدة المشتراه لحساب الاصدار و إحتساب العائد علي الوثيقة إعتباراً من اليوم التالي ليوم الشراء الفعلي
- يتم شراء وثائق إستثمار الاصدار بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراه في سجل حملة الوثائق لدي شركة خدمات الإدارة بما لا يخل بالتزامات الجهات متلقية طلبات الإكتتاب / وطلبات الشراء والإسترداد بإمساك السجلات اللازمة لهذا النشاط.
- لا تتحمل الوثيقة عمولة الشراء.

٢/٣/٣: إسترداد الوثائق (شهرى):

- يوم الإسترداد الفعلي الذي تحتسب علي أساسه القيمة الإستردادية للوثيقة هو نهاية يوم الإثنين الأول من كل شهر (وفي حالة أن يكون عطلة رسمية يكون أساس الإحتساب في نهاية يوم العمل التالي).



صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في أدوات الدخل الثابت (الإصدار الأول - بالدولار الأمريكي)

ويتم الإسترداد وفقاً لما يلي:

(١) تقديم الطلب:

- يجوز لأي من حملة الوثائق (أو الموكل عنه قانوناً) إسترداد كل أو بعض وثائق الإستثمار التي يمتلكها وذلك من خلال تقديم طلب الإسترداد للجهة متلقية طلبات الإسترداد في جميع أيام العمل المصر في الرسمية حتى يوم ٢٠ من كل شهر وبحد أقصى الساعة الواحدة من بعد الظهير (وفي حالة أن يكون عطلة رسمية يكون الحد الأقصى لتقديم الطلب هو يوم العمل السابق)، على أن يكون الإثنين الأول من كل شهر هو يوم الإسترداد الفعلي (وفي حالة كان يوم عطلة رسمية يكون أول يوم تالي له هو يوم الإسترداد الفعلي).

(٢) احتساب القيمة الاستردادية:

- يتم احتساب القيمة الاستردادية على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الاصدار في نهاية يوم الإثنين الأول من كل شهر (الشهر التالي لتجميع طلبات الاسترداد) أو يوم العمل التالي في حال كونه عطلة رسمية.

(٣) الوفاء بالقيمة الاستردادية:

- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المستردة خلال يومي عمل من يوم الاسترداد الفعلي وهو يوم الإثنين الأول من كل شهر (الشهر التالي لتجميع طلبات الاسترداد) أو يوم العمل التالي في حال كونه عطلة رسمية.

- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الاصدار إعتباراً من اليوم التالي ليوم الإسترداد الفعلي.
- يتم تحديث بيانات حملة الوثائق من خلال سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

(٤) مصاريف الاسترداد:

- لا تتحمل وثيقة الاصدار عمولة أو مصاريف إسترداد.

البند (٤): الأعباء المالية على الإصدار

تتحمل كل وثيقة نسبتها من الأتعاب حسب نسبتها إلى إجمالي الإصدار والتي تتمثل في حصتها في الأعباء المالية المذكورة بالبند رقم (٢٨) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق بالإضافة إلى الأتعاب المذكورة أدناه الخاصة بهذا الإصدار كالتالي:

١/٤: أتعاب مديري الإستثمار:

- أتعاب إدارة مقابل إدارتهم للصندوق وتقديم خدماتهم الفنية بواقع ٠,٥٪ سنوياً (خمسة في الألف) من قيمة صافي أصول الاصدار (مجتمعين) تحتسب وتجنب يومياً وتسدد شهرياً في آخر يوم عمل من كل شهر بعملة الإصدار، وتوزع تلك الأتعاب نسبة ٥٠٪ من قيمتها كأتعاب لشركة زالدي للإستثمارات ونسبة ٥٠٪ لشركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية.

• أتعاب حسن الأداء:

يستحق مديري الاستثمار للصندوق (مجتمعين) أتعاب حسن أداء ١٠٪ (عشرة في المائة) من صافي أرباح الاصدار التي تزيد عن متوسط عائد أذون الخزانة المصرية بالدولار آجال ٣٦٤ يوم، وتحتسب وتصرف تلك الأتعاب سنوياً بناء على النتائج المحققة بالقوائم المالية في نهاية كل سنة بعد إعتداد مراقب الحسابات لتلك الأتعاب بعملة الإصدار، وتوزع تلك الأتعاب نسبة ٥٠٪ من قيمتها كأتعاب لشركة زالدي للإستثمارات ونسبة ٥٠٪ لشركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية.

٢/٤: رسوم الحفظ:

يتقاضى أمين الحفظ عمولة حفظ ومقابل لإلتزاماته الواردة بالبند رقم (١٥) من نشرة الإكتتاب الرئيسية بواقع ٠,٠٥٪ سنوياً (خمسة في العشرة الألف) بحد أدنى مائة دولار أمريكي سنوياً من القيمة الإسمية للأوراق المالية الخاصة بالاصدار والمحتفظ بها لديه. وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفق شهرياً على أن يتم إعتداد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية بالإضافة إلى الأتعاب التالية:



أ/ حسني عبد العزيز أحمد
المهامي بالنيابة و مجلس الإدارة

١٧٠

صندوق إستثمار "مكسب - OZ" في إيعات الدخل الثابتة (الإصدار الأول - بالدولار الأمريكي)

- عمولة بيع / شراء الأوراق المالية (٢٥,٠٪) بحد أدنى خمسون دولار أمريكي عن العملية .
- عمولة تحصيل الكوبونات بنسبة (٥,٠٪) من قيمة الكوبونات بحد أدنى خمسة دولار أمريكي و حد أقصى خمسون دولار أمريكي.
- كشف الحساب مجاناً.
- عمولة تحويل المحفظة لأي أمين حفظ آخر ٣,٠٠٠% من القيمة الإسمية للسندات المحولة.

٣/٤: أتعاب الممثل القانوني لحملة وثائق الإصدار ونائبه:

- يتحمل الإصدار أتعاب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق ونائبه (مجتمعين) بحد أقصى ٢٤,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً (أربعة وعشرون ألف جنيه) أو ما يعادلها بعملة الإصدار.

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الإصدار قدرها ١٤٩,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً ، ومبلغ وقدره ٤,٣٠٠ دولار أمريكي و بحد أقصى ٦,٣٠٠ دولار أمريكي سنوياً ، ونسبة ٢,٧٥٪ سنوياً من صافي أصول الإصدار ، بالإضافة إلى مصاريف التأسيس ورسوم الحفظ و أتعاب حسن الأداء واي مصروفات أخرى مشار إليها .

البند (٥): اعتماد نشرة الإصدار

بند ٥/١: إقرار الأطراف الخاصة بالإصدار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بإصدار وثائق صندوق استثمار مكسب OZ تحت مسئولية كل من جيتي التأسيس (شركة أودن للإستثمارات المالية وشركة وشركة زالدي للإستثمارات (مؤسس وأحد مديري الاستثمار) وكذا شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية كمدير للإستثمار وكذا لجنة الإشراف على الصندوق ، وقد تم بذل أقصى درجات العناية للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع مبادئ وأسس إصدار وثائق الإستثمار الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية وأن المعلومات الواردة بتلك النشرة لا تخفي أي معلومات عن نشاط الصندوق كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المستهدفين في هذا الإكتتاب، إلا أنه يجب علي المستثمرين قراءة المعلومات والمخاطر الواردة بنشرة الإصدار وبالنشرة الرئيسية للصندوق قبل إتخاذ قرار الإستثمار ، مع العلم بأن الإستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب وفقاً للمخاطر المفصّل عنها ، ويعتبر مدير الإستثمار ولجنة الإشراف ضمناً لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات:

عن شركة زالدي للإستثمارات
(مؤسس ومدير الإستثمار-الثاني)

العضو المنتدب
د/ حاتم محمد محمد البنا

المستشار القانوني

أ/ حسني علي العزوز أحمد زهير أحمد
المهامي بالنيقنص و مجلس

عن شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية
(مدير الإستثمار-الأول)

العضو المنتدب
أ/ أحمد محب طفيق محمد شحاتة

عن لجنة الإشراف

المفوض من لجنة الإشراف
د/ أحمد محمود عثمان درويش

٤٦٦٦

أ/ هدي شوقي

مراقب الحسابات

أ/ هدي شوقي

بند ٥/٢: أسماء وعناوين مسنولي الإتصال

■ عن الصندوق (صندوق إستثمار مكسب - OZ في أدوات الدخل الثابت متعدد الإصدارات بالعملة المختلفة).

الأستاذة/ رانيا عصام محمد عزت

العنوان: المبنى B2210 - القرية الذكية - الجيزة - جمهورية مصر العربية .

التليفون: ١٢٨٢٢.٦٦٧٢ . البريد الإلكتروني: rania@odin-investments.com

■ عن مدير الإستثمار (شركة الفا لإدارة الإستثمارات المالية).

الأستاذ / أحمد مصطفى محمد شحاتة

العنوان: ١٠ ميدان المساحة الدقي الجيزة

التليفون: ٣٣٥٣١٢٥ البريد الإلكتروني: ahmed.shehata@alpha-odin.com

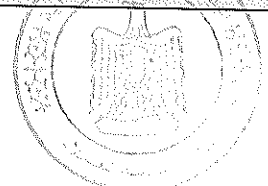
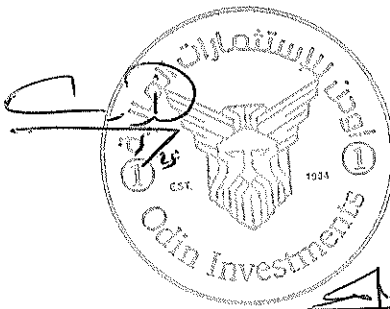
■ عن مدير الإستثمار (شركة زالدي الإستثمارات).

الدكتور / حاتم محمد محمد البنا

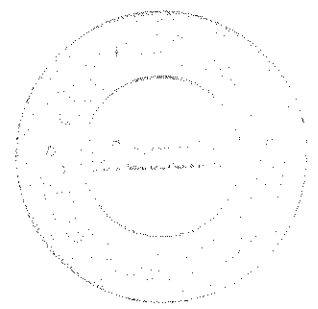
العنوان: ١٥٨ الحى الأول - المنطقة السادسة - التجمع الخامس - القاهرة

التليفون: البريد الإلكتروني: hatem.albanna@zaldi-capital.com

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متماشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها بتاريخ ٢٠٢٤/-----/----- علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أولقدره النشاط على تحقيق نتائج معينة، حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أدنى مسئولية تقع علي الهيئة، ويتحمل كل من الجهات المؤسسة للصندوق ومديري الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقب الحسابات والمستشار القانوني المسئولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن الإستثمار في هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.



٤٦١٦٥



أ/ حسنى عبد العزيز أحمد
الحامى بالنقض و مجلس الدولة